الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المؤسسة العسكرية الاسرائيلية نموذجاً

Political Role of The Israeli Military Institution

م . د . هيفاء رشيد حسن

Email : al ryan٥١@yaloo.com

جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية

الدور السياسي للمؤسسة العسكرية

المقدمة

ان موضوع المؤسسة العسكرية عموماً من اكثر الموضوعات اهمية في الحياة السياسية والاجتماعية وان الباحث في بناء المجتمع وتطوره عندما يريد ان يدرس طبيعة المتغيرات المساهمة في بنائه كمتغيرات مستقلة سيجد ان من بينها المؤسسة العسكرية ، وذلك لما لهذه المؤسسة من امكانيات مادية وبشرية ، الى جانب دورها في تحقيق الاستقرار كأرضية صالحة لا بد منها حتى تنطلق عملية التطور والبناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

فوجود المؤسسة العسكرية حاجة اساسية للدولة كما هي ضرورة من ضرورات بناء المجتمع وحمايته ، ومرتكز اساسي من مرتكزات الدولة ، حيث تقوم ببذل الجهود للقيام بمسؤولياتها اتجاه المجتمع لتحقيق الامن والاستقرار والتنمية الاقتصادية .

لذلك يجب ان ندرك ان هناك صلة جوهرية بين المؤسسة العسكرية الاسرائيلية والنظام السياسي في اسرائيل فهو دعامة النظام السياسي في وظائفة الاساسية بجانب الادوار الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي يلعبها في العلاقات المتشابكة مع الدولة الاسرائيلية وبكافة مؤسساتها وأيضاً مع المجتمع الاسرائيلي من حيث الدور المدني للجيش وعسكرة الاقتصاد وتنامي المجتمع الصهيوني العسكري ودور المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي .

فالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية ، ليست كياناً مستقلاً عن الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في إسرائيل ، فهي تستمد من هذا الإطار جذورها التاريخية ومقومات بقائها وحدود تطلعاتها والاطار الطبيعي لهذه المؤسسة هو التجمع الاستيطاني الصهيوني فالجيش يلعب دوراً رئيسياً في تشكيل الترابط الاجتماعي وفي الفوز بتأييد السكان للنظام السياسي ، كما انه يبرر تأييد النظام السياسي ويدعم التعاطف مع الجماعة سواء على مستوى الإفراد والجماعات داخل المجتمع حيث العلاقة الوثيقة بين القيادة السياسية وقدرة الجيش على الانجاز ، وحدوث غير ذلك ينتج أزمة في علاقة

الجيش بالمجتمع ، فالرؤية الخاصة بالدور الحيوي للقدرة العسكرية في تأمين الوجود القومي وأهمية هذا العامل في توفير المشروعية للنظام السياسي يؤدي إلى ضغط متواصل نحو اتفاق سياسي في إسرائيل .

ويتجاوز الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الصهيونية النماذج النظرية المتداولة في الأدبيات ليؤسس لنموذج ذي خصوصية واضحة ، لا تقوم على المقولات الشائعة حول الشراكة السياسية – العسكرية المتكافئة ، أو نموذج ((الدولة الحارس)) ، ليرتبط بنموذج الشبكة الأمنية الذي يضمن تحليل التلاقي والتضاد في صالح الأطراف . فالمؤسسة العسكرية في اسرائيل تتمتع بمكانة مركزية في عملية صنع السياسة ، ولكنها ليست الفاعل الوحيد أو الأهم ، وتظل مصالحها ضمن مصالح متعددة متعارضة تنتمي لقوى سياسية واجتماعية قادرة على التأثير في النظام السياسي ، في ظل آليات للسيطرة المدنية ، تعمل بكفاءة متفاوتة في كبح جماح النفوذ العسكري ويرتبط هذا النموذج المعقد بالمعضلة الأمنية ، وثقافة الأمن ، وعقلية الحصار المسيطرة على المجتمع الإسرائيلي ، والدور التاريخي للمؤسسة العسكرية في نشأة الدولة وترسيخ بقائها في بيئة إقليمية عدائية وأزمات النظام السياسي الاسرائيلي ، لا سيما عدم استقرار الائتلافات الحكومية ، وتفتت التمثيل البرلماني للاحزاب والافتقاد للقيادات التاريخية وانتشار الفساد السياسي إلا ان ذلك لا يعني انفراد المؤسسة العسكرية بعملية صنع السياسة ، نتيجة للعسكرة المتصاعدة للنظام السياسي الاسرائيلي ، والاندماج السياسي

العسكري المتصاعد ، فضلاً عن نجاح آليات النظام السياسي في استيعاب العسكريين المتقاعدين ، ومنحهم فرصة للافادة من تداول السلطة عبر الاليات الديمقراطية الشرعية، بما يكبح الاتجاهات الانقلابية داخل المؤسسة العسكرية ، ويدفع القيادات العسكرية للاكتفاء بالتأثير والضغط لتحقيق مصالحهم دون تجاوز حدود الصلاحيات المنصوص عليها في الاطار القانوني المنظم للعلاقات المدنية– العسكرية .

بيد ان ذلك لا يعني نفي مركزية دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الاسرائيلية ، وهو ما قد يعزى الى الطابع الاستيطاني الاحلالي للمجتمع الاسرائيلي ، ومنظومة القيم المجتمعية التي تؤسس ثقافة التمييز ، بالاضافة الى ان بنية النظام السياسي الاسرائيلي تحمل في طياتها عوامل اضعاف دور المؤسسات السياسية في صنع السياسة الدفاعية ،بما يؤدي لعدم الاستقرار ، وتسارع معدلات تداول السلطة مقابل استقرار تنظيم المؤسسة العسكرية .

ومن خلال ما سبق وفي إطار ما أطلعنا عليه من عرض علمي للموضوع ، ينبغي الاشارة الى ان هذه الدراسة قسمت الى مبحثين فضلاُ عن مقدمة بمثابة مدخل أولي للبحث ، والتي تم من خلالها معالجة قضية الدراسة ، وتحليل ابعادها ومتغيراتها المتشابكة ، وبأمكاننا توضيح المحاور الرئيسية لهذه المباحث على النحو التالي :

المبحث الاول : ويضم ثلاث مطالب وهي عبارة عن مدخل نظري تطرقنا فيه الى ابراز دور العامل الايديولوجي في دفع المؤسسة العسكرية للاضطلاع بمهمة قيادة وتوجيه الحياة السياسية وتناول هذا المبحث الجدل النظري الذي برز من اجل تفسير التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية عموماً ومعرفة خصائص المؤسسة العسكرية والعوامل التي ادت الى حدوثها .

المبحث الثاني : ويضم اربع مطالب تناولت دراسة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية من خلال التطرق الى الجدل النظري حول توصيف التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية في الحياة السياسية في ضوء الخصوصية التي تتسم بها الحالة الاسرائيلية والتطرق الى الاطار التفسيري للدور السياسي للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية وعوامل تحديد الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية بناءاً على المعضلة الامنية المتجذرة في العقل الجمعي الاسرائيلي .

أشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يتحدد السؤال الرئيسي لهذه الدراسة الا وهي :- كيف تسهم المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في إدارة الحياة السياسية في اسرائيل ؟ وهل يمكن ان يحصل اختلال مرحلي مؤقت بين الفاعلين الرئيسيين في اسرائيل ، نتيجة احتكار المؤسسة العسكرية لمصادر المعلومات وقدرتها على توليد الخيارات وعرضها على

نظرائها السياسيين بصورة تدعم مصالحها ، مقابل عدم تحديد القيادات السياسية لأهدافهم بدقة ووسائل تحقيقها ؟ وهل تؤثر العسكرة المتصاعدة في التفاعلات بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية ؟ وما هي ابعاد خصوصية النموذج الاسرائيلي لا سيما فيما يتعلق بالسياسة الدفاعية ، والى اي مدى تؤثر تلك التفاعلات في ديموقراطية النظام السياسي واستقراره ؟ وهل للمؤسسات الصناعية العسكرية دور ايجابي في دعم اقتصاد الدولة ؟ .

فرضيات الدراسة : وبناءاً على الاشكالية السابقة الذكر يمكن صياغة الفرضيات التالية -:

الفرضية الاولى : ان المؤسسة العسكرية الاسرائيلية تحضى بدور مركزي في الحياة السياسية الاسرائيلية ، وذلك بسبب التهديدات الوجودية التي تحيط بأسرائيل وحالة الحرب المستمرة التي تخوضها .

الفرضية الثانية : ينبع هذا الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية من خصوصية المجتمع الاسرائيلي ومن استراتيجية المؤسسة العسكرية الاسرائيلية النابعة من تلك الخصوصية .

الفرضية الثالثة : تملك المؤسسة العسكرية الاسرائيلية وسائل تأثير سياسية مما يجعلها لاعباً اساسياً في العملية السياسية .

الفرضية الرابعة : للمؤسسات الصناعية العسكرية الاسرائيلية دور كبير في دعم اقتصاد الدولة وبالتالي استقرار الحياة السياسية والاجتماعية في اسرائيل .

المنهجية المستخدمة في الدراسة

لأجل الوقوف على اثبات هذه الفرضيات والاجابة عن التساؤلات التي احتوتها اشكالية البحث كان لابد من اتباع منهجية متعددة وكان من بينها المنهج التكاملي الذي يعتمد على منهجيات متعددة منها المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج الوصفي .

المبحث الاول

اتجاهات نظرية حول الدور السياسي للمؤسسة العسكرية :

تمهيد

ارتبطت بداية التنظير لوظائف المؤسسة العسكرية بتطور المهنية وتحول الخدمة العسكرية الى احد واجبات المواطنة ، بما حولها من ظهير للحاكم الى دعامة مجتمعية ، وعزز ذلك التحول نشاة الدولة القومية منذ معاهدة صلح وستفاليا عام ١٦٤٨م ، وتاسيسها جيوشاً نظامية كونت جماعات مهنية مستقلة ، وقيام الثورة الصناعية ، ومافرزته من طفرة في تكنلوجيا التسلح ، وتصاعد الحاجة لاكتساب العسكريين معرفة تخصصية للتعامل معها ، وماترتب على ذلك من تطبيق مبادى التخصص وتقسيم العمل ، وتقسيم القوات المسلحة الى وحدات متمايزة في مهامها العسكرية ، بما حقق الترابط بين المؤسسة العسكرية ، والتنمية الاقتصادية ، والتحول السياسي في الدول المتقدمة [١]

المطلب الاول

البعد الايديولوجي للدور السياسي للمؤسسة العسكرية

في خضم الاهتمام العلمي بالظاهرة العسكرية برز العامل الايديولوجي في تفسيرات التدخل العسكري في الشؤون السياسية وقد تراوحت التفسيرات بين القبول الهادف الى

توظيفها في تحقيق اهداف اقتصادية وسياسية معينة والدفض القائم على تعارض انتشار هذه الظاهرة مع مصالح اقتصادية وسياسية اخرى .

ولا شك ((ان الاختلافات حول تفسير التدخل العسكري يعتبر امراً طبيعيا لأن التفسير هنا ينصب على ظاهرة سياسية واجتماعية من الطراز الاول ، لها تأثيراتها الكاسحة على المستويين الداخلى والخارجي بالنسبة لأي مجتمع تقع فيه ، ليس ذلك وحسب ، بل ان التفسير في هذه الحالة يتركز حول جوهر الظاهرة السياسية – الاجتماعية ، حيث يتناول ظاهرة الصراع على السلطة في اكثر تعبيراتها عنفاً)) [٢] .

١- Samuel- Huntington , " The Soldier and The State :- The Theory and Politics of Civil Military Relations " (Massachusetts: The Belkanap Press of Harvard University Press . ١٩٥٧) , PP . ٢٣-٩١

٢- مجدي حماد : العسكريون العرب وقضية الوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ١١ .

وقد يبدو في هذا الصدد وعلى المستوى النظري البحت ، ان التفسيرات قد تاثرات عموماً إما بالفكرة الليبرالية التقليدية المعادية للنزعة العسكرية ، او بفكرة الدفاع عنها كقوة محفزة للتنمية الاقتصادية التي تاثرت بدورها بالاتجاه الاشتراكي الذي تطور من ازاء التدخل العسكري الى القبول باندماج القوات المسلحة في تكوين المجتمع الاقتصادي – الاجتماعي كقوة منتجة ومشاركة في الحكم ومحاربة في وقت واحد .

خاصة وان منتسبي القوات المسلحة في الدول الاشتراكية ينحدرون في الاساس ، من كادحي الشعب العامل ، الذين لاتتعارض مصالحهم مع مصالح المجتمع [١] الان خبرات العالم الثالث الذي ظل وما يزال رهناً للاستقطاب الدولي قد اثبتت غلبة العامل الايديولوجي في تفسير الظاهرة العسكرية . فعلى مستوى المعسكر الراسمالي برز التناقض والازدواجية في النظر الى الظاهرة العسكرية والتعامل معها .

ففي حين تتباهى النظم السياسية الراسمالية بأنها احدثت ثورات في مجال الاحتراف العسكري ، ووضعت المؤسسة العسكرية تحت السيطرة الفعلية للحكومات المدنية .

ونظراً الى تدخل العسكريين في السياسة – كما يشير انور عبدالملك . ((باعتباره شذوذاً بالنسبة للحالة السوية التي تعطي المكانة الاولى في هذا الشأن للمجتمع المدني الذي يوصف بانه ذو وجهة ديمقراطية علمانية تعددية سلمية [٢] .

في نفس الوقت تتباهى فيه النظم الراسمالية بذلك على مستوى بلدانها فان مواقفها ، كذلك مواقف بعض منظريها قد اتسمت بالازدواجية ازاء الدور السياسي العسكري في مجتمعات العالم الثالث .

والاتجاه الرئيسي للايديولوجية الراسمالية . من خلال بعض مفكريها يقوم على اعتبار القوات المسلحة في العالم الثالث ((قوة ثورية ساهمت في عدم تفكك النظام السياسي وحالت دون وقوع بعض البلدان فريسة للسلطة الشيوعية ، وقوة تؤمن الاستقرار ، وتعمل على التحديث والدفاع عن المطالب الشعبية وتوفير فرص العمل والتاهيل المهني[٣]))

١- انظر: مجموعة من الكتاب السوفييت : الضباط والادارة ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٧ ، ص ٦٨ .

٢- كيم ايل سونغ : الاعمال الكاملة – المجلد الثاني ، دار النشر باللغات الاجنبية ، بيونغ يانغ ، كوريا الشمالية ، ٢٢٩ ، ٥٤٩ ، انور عبدالملك : الجيش والحركة الوطنية ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٧ ،ص٨٢ .

٣- انظر : بسام طيبي : الجيش والاشتراكية ، عرض سعد جمعة ، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع العدد الاول ، دار المعارف ، القاهرة ، طبعة ١٩٨٠ ، ص٣٢٧ .

وقد اتجهت بعض الدراسات الغربية الى معرفة خصائص العسكريين الذين ينتزعون السلطة الساسية من المدنيين ، وكذلك معرفة مهاراتهم التنظيمية والادارية ، والاسباب التي توصلت بموجبها الحكومات العسكرية الى تعزيز التطور الوطني في بعض البلدان [١] .

ومن الواضح في ضوء ما سبق ان المقصود بتلك الصفات الثورية التحديثية هي الجيوش التي اتجه الضباط الانقلابيون فيها الى الارتباط بالمعسكر الراسمالي الذي برعت اجهزته الاستخبارية في تدبير الانقلابات العسكرية ، التي عادةً ماستهدفت الانظمة الوطنية التي نهجت نهجاً معادياُ للاستعمار العالمي وركائزه في العالم الثالث .

وكذلك حركات التحرر الوطني بمختلف اشكالها التنظيمية والايديولوجية ، بما فيها التنظيمات البرجوازية ذات التوجه الوطني الاستقلالي الجاد ، وذلك بهدف جر مجتمعات العالم الثالث الى التبعية المطلقة للاحتكارات العالمية ، وخلق طبقات طفيلية تكون بمثابة الوكيل الدائم لتلك الاحتكارات وهو امر تحقق في اندنوسيا عام ١٩٦٥م ضد نظام سوكارنو ، الذي اتجه نحو اليسار ، وغانا عام ١٩٦٦م ضد نظام نكروما المعادي للاستعمار ، وفي السودان عام ١٩٥٨م بهدف ضرب القوى الاجتماعية الجديدة ، وفي سوريا عام ١٩٦١م والذي ترتب عليه انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة * ، وغير ذلك من الانقلابات التي صبت كلها في سلة المصالح

الاستعمارية الراسمالية في اكثر من منطقة من العالم الثالث وخلقت نظماً مشوهة تم من خلالها مسخ عملية التطور الاجتماعي بشكليها الراسمالي الوطني والاشتراكي . اما الجيوش ، والحكومات العسكرية التي تمارس دوراً مؤخراً وفق الاتجاه الراسمالي فان تلك الحكومات التي اتجه قادتها الى محاولة تحرير بلدانهم من التبعية من خلال نهج استقلالي في العلاقات الدولية كما اتجهوا نحو السيطرة على الثروات الوطنية ، والعمل بشكل او باخر على ارساء اسس العدل الاجتماعي – بغض النظر عن حجم وفعالية تلك المحاولات التي تعني بالنسبة للقوى الاحتكارية العالمية اقتطاع جزء من ثروات تعودت على نهبها حقباً من الزمن .

١- حول مضمون الانقلابات الرجعية ، والدور الاستعماري فيها انظر: جاك ووديز ، الجيوش والسياسة، ترجمة: عبدالحميد عبدالله ، مؤسسة الابحاث العربية – الطبعة الاولى بيروت – ١٩٨٢ – ص ٥١، ٥٩، ١٣١.

*مع الاخذ بنظر الاعتبار الملابسات الخاصة لانقلاب ١٩٦١ في سوريا ومنها فشل الادارة السياسية والعسكرية لدولة الوحدة الا انه قد تم تصنيفه ضمن الانقلابات الرجعية بفعل محصله نهائية وهي الانفصال .

وهكذا يمكن تصنيف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م في مصر على انها واحدة من التدخلات العسكرية الي اثرت سلباً على مصالح الاستعمار العالمي واتجهت نحو تمصير الثروات الوطنية ، وعززت ذلك بنهج الاستقلالي تجاوز مداه المستوى المحلي العربي ، الى الاسهام المباشر في تاسيس منظومة عدم الانحياز التي اصبحت تضم معظم بلدان العالم الثالث الامر الذي يعطي معنى واضحاً لكل ماتعرضت له مصر من مؤامرات دولية وحروب منذ ان وضحت ملامح الاتجاه الرسمي نحو تعديل هيكل السلطة من اجل اقامة مجتمع حديث مستقل وصناعي ، وهو امر لم يتحقق الامن خلال الغاء بعض اشكال الملكية والاتجاه نحو الاصلاح الزراعي وتدعيم ملكية الدولة واستبعاد نفوذ القوى التقليدية من قمة السلطة السياسية ، والاستعانة بالاداريين والفنيين من القطاعين العسكري والمدني الذين يؤيدون هذا الاتجاه [١] .

وفي مقابل الموقف الرسمي ، الراسمالي – المزدوج والمتناقض اتسم موقف المعسكر الاشتراكي منذ بداية النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين من الدور السياسي لجيوش العالم الثالث بقدر من الاتساق مع موقف الدول الاشتراكية ذاتها من مؤسساتها العسكرية ، بعد ان كانت دول وعلى راسها الاتحاد السوفيتي قبل انهياره تعادي التدخل العسكري في الشؤون السياسية ، فقد اتجهت الحكومات الاشتراكية في ظل نظام الحزب الواحد الى تسييس المؤسسة العسكرية ، واعطي في هذا الشأن اهتماماً واسعاً للتربية السياسية المفعمة بالروح الطبقية المعادية للراسمالية والانقياد القوي للحزب

الحاكم الذي فتحت ابواب العضوية فيه لمنتسبي القوات المسلحة ، وتم الربط بين الاعداد القتالي والالتزام العقائدي ، كشرطين متلازمين لتحقيق التفوق العسكري ، وحرصت النظم الاشتراكية على اشراك القوات المسلحة في العملية الانتاجية في مجالات متعددة ، واعدت بعض الصناعات العسكرية لتكون صالحة لانتاج وسائل الحرب والمواد الغذائية ونبذت تماماً فكرة الاحتراف باعتبار ان الجيوش المحترفة هي اداة قهر طبقي تحت سيطرة الطبقة الحاكمة ، واستبدلت الصين – مثلاً – مفهوم الاحتراف بمفهوم ((الجندي المواطن)) الذي يتفانى في خدمة الشعب العامل ويقاتل الاعداء الخارجيين بروح لا يمكن مقاومتها [٢]

١- حول اتجاه النظام العسكري في مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، انظر : انور عبدالملك : المجتمع المصري والجيش : دار الطليعة ، بيروت ،١٩٧٤ ، ص ١٦

٢- انظر : كيم ايل سونغ : الاعمال الكاملة ، المجلدات ١،٢،٣ مرجع سبق ذكره ، ص٦١٨،٢٢٩،٢٢٢على التوالي وماوتسي تونغ : المؤلفات المختارة ، المجلد الرابع ،دار النشر باللغات الاجنبية ، بكين ١٩٧٧ ، ص ٤٣٠-٤٣٣ ، شادية فتحي : الدور التنموي للعسكريين في الدول النامية ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩ ، ص ٣٥

وفي اطار هذا النهج جاء موقف المعسكر الاشتراكي من الدور السياسي للقوات المسلحة في العالم الثالث ، فاتجهت حكومات الدول الاشتراكية نحو دعم الحكومات العسكرية ذات الطابع التقدمي ، المعادية للاستعمار في الوقت الذي وقفت فيه موقفاً معادياً من الحكومات العسكرية الرجعية الموالية للغرب الرأسمالي .

ويرجع موقف حكومات الدول اشتراكية من التدخلات العسكرية ذات الطابع التقدمي الى انها – الحكومات الاشتراكية – تعتبر ان الجيش في بعض البلدان النامية ، يلعب ، كما يشير ((ديمتري فولكو جونوف)) دوراً تقدمياً ويبادر بأتخاذ إصلاحيات اجتماعية واقتصادية وثقافية ، ويشجع تاسيس الديمقراطية ويعلي من شانها[١] .

كما ان موقف حكومات الدول الاشتراكية من الانقلابات العسكرية الرجعية يرجع – الى : ((ان الجيش اصبح في بعض البلدان ، الدعامة الاساسية للديكتاتوريات العسكرية الاوليجاركية التي تصادر حقوق الشعب الديمقرطية وحرياته الاساسية ، ويمكن في هذا الصدد الاشارة الى عدد من بلدان امريكا اللاتينية ، مثل الارجنتين وكذلك بعض دول افريقيا مثل الكونغو وغانا وغيرها ،حيث فرضت الديكتاتورية العسكرية سلطتها بعد الانقلاب على الحكومتين الثوريتين فيهما [٢] .

وعلى الرغم من ان دول المعسكر الاشتراكي لم تتورط في التخطيط المباشر للانقلابات العسكرية في العالم الثالث ، وهو ما اتقنته الدول الرأسمالية ، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الامريكية من خلال وكالتهاالاستخباراتية ال (سي اي ايه) فان

الدعم الذي حظى به العسكريون الذين وقفوا موقفاً مناوئاً للغرب الرأسمالي فقد جاء ضمن الاتجاه العام للدول الاشتراكية ازاء الدول الراسمالية ، اي في اطار ماسمي بالحرب الباردة .

لقد كان موقف المعسكر الاشتراكي من الحكومات العسكرية او شبه العسكرية في العالم الثالث يرتكز في الاساس على طبيعة السياسة الخارجية لتلك الحكومات ، وبمعنى اخر موقفها من الغرب الرأسمالي من جهة ومن المعسكر الاشتراكي من جهة اخرى [٣]

١- Dimitri Volkgnav : The Army and Social. progress public (Moscaw , ١٩٨٧) p.١٠٦

٢- Ibid , p .١٠٧

٣- M.Janowitz : The military in the political Development of new nation (Chicago University press ,١٩٦٩) , p.p ١٩٠-١٩١.

واما مايتصل بالسياسات الداخلية فقد تغاضى المعسكر الاشتراكي عن كثير من الممارسات الديكتاتورية لكثير من الانظمة العسكرية ولم تعط اي اهتمام للديمقراطية كما هو مفترض نظرياً ، بل فرضت نظاماً سياسياً واحداً في الغالب وعملت بكل قدراتها على تأطير مختلف القوى الاجتماعية والسياسية ضمن ذلك التنظيم ، الامر الذي ادى بداهة الى مصادرة حريات قوى اجتماعية مختلفة بما فيها تلك القوى التي تقف مع العسكريين ضمن الخندق المعادي للاستعمار على مستوى السياسة الخارجية ، والتي تسعى الى تحقيق العدل الاجتماعي على مستوى السياسة الداخلية ، وذلك من خلال اعادة توزيع الثروة الوطنية وهو اتجاه غالباً مايتبناه العسكريون الذين صنفوا ضمن الاتجاه التقدمي في العالم الثالث [١] .

ان قيادة القوى التقدمية في العالم ، اي المنظومة الاشتراكية قد دعمت انظمة كانت تغتال القوى التقدمية الديمقراطية في مجتمعاتها ، اي مجتمعات العالم الثالث ، الامر الذي افزز نتائج سلبية على الاتجاه التصاعدي لتلك القوى ، خاصة وان قوى الثورة المضادة فقد ظلت كامنة بل وتمكنت من اختراق اجهزة النظم السياسية ذات الطابع التقدمي لتتمكن من منتصف سبعينيات القرن العشرين من العودة المظفرة الى قمة الحكم ولتكثف بدورها من ملاحقة واضطهاد القوى الاجتماعية التقدمية الديمقراطية التي تطمح الى تغييرات اجتماعية جوهرية في المجتمع لتحقق العدل الاجتماعي .

ويصبح من الواضح ، ملاحظة ان مواقف الاستقطاب الدولي من التدخلات العسكرية في العالم الثالث لم تكن محكومة بالظروف الذاتية والموضوعية التي حدثت فيها تلك التدخلات بالقدر الذي طغت فية ((المصالح)) على تلك المواقف من الظاهرة العسكرية مع الاخذ بنظر الاعتبار الفارق الكبير بين الاتحاد السوفيتي السابق والمنظومة الاشتراكية التي قدمت الدعم المادي والمعنوي لمجتمعات العالم الثالث ، وبين الولايات المتحدة الامريكية ودول المعسكر الرأسمالي التي كانت وماتزال تنهب ثروات المجتمعات النامية وتكرس لبقائها تابعة ومتخلفة .

١- M.Janowitz : op.cit ,p.١٩٥

المطلب الثاني

الجدول النظري حول الدور السياسي للمؤسسة العسكرية

للدولة وظائف عديدة اهمها : بناء الامة ، وشن الحرب ، والحماية ،والتحكيم واستخراج الموارد والانتاج ، وغيرها وتتطلب هذه الوظائف قيام مؤسسات الدولة بتحقيقها [١] . ومن ضمنها المؤسسة العسكرية التي احتدم الجدل حول دورها المجتمعي ، بأعتبارها مركز القوة الاكثر رسوخاً في اي دولة .

وفي هذا الصدد تناولت الدراسات النظرية الدور السياسي للعسكريين من عدة منظورات ، اولها يركز على مفهوم العمل المدني ، بمعنى اداء مهام غير قتالية لبناء الاقتصاد المدني وكافة مؤسسات ومرافق الدولة ونشاطاتها والثاني يركز على مفهوم امتداد الدور بمعنى تغلغل العسكريين في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بعيداً عن وظيفتهم العسكرية ، واما مفهوم بناء الامة الذي يركز على قيام المؤسسة العسكرية بوظائف ربط المجتمع بالدولة ، وسد الاحتياجات المجتمعية في مراحل مابعد الاستقلال والصراعات الاهلية [٢] . وفي هذا الاطار ، يتمحور الجدل النظري حول الدور السياسي للمؤسسة العسكرية حول ثلاث اتجاهات رئيسية هي :-

١- النظرية المؤسسية التقليدية : يرتبط هذا الاتجاه بأدبيات النظريات التقليدية في العلاقات المدنية – العسكرية التي تركز على تحجيم الدور السياسي للمؤسسة

العسكرية ، بمعنى تعزيز تخصص العسكريين في الشؤون العسكرية ، مقابل خضوعهم لسيطرة السياسيين المدنيين الذين يصلون للسلطة بصورة شرعية [٣] .

١- Charles Tilly , War making and state making as organized crime , in peter Bringing the state Back in , Evans , Dietrich Rueschemeyer and Thede skocpol (cambridy : University press ١٩٨٥) , pp.١٨١-١٨٣.

٢- شادية فتحي ابراهيم : مصدر سابق ، ص ١٢-١٩.

٣- Samuel p. Huntington : The Soldier and The State :- The Theory and Politics of Civil Military Relations :op,cit, PP . ٨٠-٨١.

يرى هنتنجتون ان الحرب الباردة والتهديد السوفيتي أديا لمنح العسكريين مستوى مرتفعاً من الموارد والاختصصات ، بما عدّه تهديداً لليبرالية المجتمع الامريكي [١] . واجمالاً ، يرى منظرو هذا الاتجاه ان كل توسع في دور المؤسسة العسكرية يعني تغلغلاً اقتصادياً واجتماعياً للمؤسسة العسكرية يمكن ان يتحول الى تدخل سياسي يتعارض مع الاحتراف العسكري ، والحياد السياسي المفترض والسيطرة المدنية .

٢- نظريات الدور المجتمعي للعسكريين :- تركز هذه الاجتهادات النظرية على الروابط الوثيقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع ومكامن القوى التنظيمية والبشرية والتكنلوجية لديها ، بما يجعل تدخلها لاداء مهام تنموية ترتبط ببناء الدول منطقياً ، خاصة المنظرين الذين درسوا حالات الدول النامية والتحديث ، وتلك التي تاسست في محيط عدائي يموج بالتهديدات ، حيث يشير موشيه ليزاك ودان هوريتز الى التماهي بين المؤسسة العسكرية والمجتمع بأعتبارها اداة مجتمعية في مواجهة تحديات التنمية والتهديدات الخارجية بحيث تتحول المؤسسة العسكرية الى ((جيش الوطن)) الذي يشهد تماهياً لخطوط الفصل بين المؤسسة العسكرية والمجتمع [٢] .

ويرى منظرو هذا الاتجاه ضمن مدرسة التحديث مثل لوشيان باين ، ان المؤسسة العسكرية ، بما تملكه من موارد بشرية وتنظيمية وتكنلوجية ، الاقدر على دفع العملية السياسية والتنمية الاقتصادية ، وبناء مؤسسات الدول في الدول النامية ، وهو مايرتبط

بأجتهادات صمويل فينر حول محفزات التدخل السياسي للعسكريين لاسيما مؤسسة التنظيم العسكري والتضامن بين العسكريين في اطار الانتماء لجماعة مهنية متماسكة تقوم على الهيراركية *، وطاعة السلطة ، والمؤسسية بما يجعلهم اقدر على حسم تحديات التنمية وصراعات السلطة لصالحهم [٣] .

١- Samuel P. Huntington : op .cit ,pp.٤٤,٧٩.

٢- Samuel E.Finer , The man of Horsback : The role of the Military in politics ,(Colorado : westiview press ١٩٨٨),pp٣٢-٤٢.

* الهيراركية : التسلسل الهرمي للمؤسسة – تسلسل رتبي عامودي رأسي لتدرج السلطة

٣- Samuel E.Finer , op . cit of the military in politics . (Colorado :Westiview press ١٩٨٨) pp.٣٢-٤٢.

٣-نظريات التحول الوظيفي : يرى انصار هذا الاتجاه ان مهام ووظائف المؤسسة العسكرية قد تغيرت كلياُ بعد نهاية الحرب الباردة ، حيث كرست الصراعات بين الدول ، وباتت الصراعات الاهلية النمط الاكثر شيوعاً بما فرض على المؤسسة العسكرية أداء وظائف جديدة مثل بناء الدولة ، والبنية التحتية ، وحفظ السلام ، وتوفير الخدمات ، والتدخل للعمليات الانسانية ، لانقاذ ضحايا الكوارث الطبيعية ، وغيرها من المهام غير التقليدية [١] .

وفي هذا الاطار ، يطرح بعض المنظرين نماذج نظرية للتوسع في وظائف المؤسسة العسكرية على غرار النموذج الوظيفي لتشارلز موسكورز الذي يرى ان الجيش تحول من مؤسسة لها هيكل منفصل وقواعد تنظيمية الى مجموعات من الوظائف والمهام ،يضطلع بها المجتمع للحفاظ على بقاء الدولة دون كونه مؤسسة ، بما يعزز من مقولات الاندماج بين المؤسسة العسكرية والمجتمع والادوار التنموية والاقتصادية للمؤسسة العسكرية ، خاصة في ظل تراجع التهديدات المرتبطة بالمواجهات العسكرية التقليدية [٢] .

١- شادية فتحي ابراهيم ، مصدر سابق ، ٤٢-٦٢

٢- المصدر نفسه ، ص ٥٣

المطلب الثالث

خصائص المؤسسة العسكرية والعوامل التي ادت الى حدوثها

اما فيما يخص المؤسسة العسكرية ودورها السياسي العسكري او النزعة العسكرية على وجه الخصوص فانه لم يتم التوصل حتى الان الى اتفاق حول خصائص هذه الظاهرة او العوامل الدافعة الى حدوثها على الرغم من كثرة البحوث والدراسات حول ذلك فقد ارجعها البعض الى خصائص العسكريين انفسهم مثل[١] .

تشبعهم بالروح العسكرية ، وشيوع روح الخدمة ، وكفاءتهم التي تجمع بين القوى القتالية والمهارة الادارية ، مواقفهم البطولية بالاضافة الى الوحدة الداخلية والتنظيم الرأسي والافقي والطاعة العسكرية التي تتميز بها المؤسسة العسكرية ، كما تم الربط بين تطلع العسكريين الى السلطة السياسية واصولهم الاجتماعية التي ترجع وفق هذا الاتجاه الى الطبقة المتوسطة وشريحتها الدنيا والاخذ بعين الاعتبار في هذا الصدد الممارسات المترفعة للعسكريين وشكهم الدائم في المدنيين ، وكذلك درجة التعليم وموقفهم من الشرعية الدستورية وطبيعة العلاقات التي تربط القوات المسلحة بمؤسسة الحكم . كما ذهب البعض الى ان التدخل العسكري يمكن أن يكون ناتجاً عن مشكلات تخص العسكريين انفسهم مثل : انخفاض مستوى المعيشة ، والرعاية الاجتماعية وأنخفاض المرتبات ، وتفشي المحاباة في نظام الترقيات التي قد تتم وفقاً

لعلاقات القرابة والولاءات السياسية ، أو الاحساس بالاهانة من خلال أية أجراءات حكومية تمس القوات المسلحة أو بفعل هزيمة عسكرية يرى العسكريون (الضباط) أن الحكومة المدنية هي المسؤولة . عنها أو المتسببة في حدوثها ، وقد يحدث التدخل العسكري المباشر (الانقلاب) ، اذا ما شعر بعض العسكريين بخطر يتددهم ويكون مصدره سيطرة فئة معينة من الضباط بالتواطؤ مع مجموعة أو فئة مدنية ... الخ . [٢]

١- M . Janowitz : The military in the political Development of new nation , (Chicago university press , ١٩٦٩) , P.P . ١٩٢ – ١٩٣ .

أو أحمد شوقي الحفني : عوامل انتشار الظاهرة العسكرية ، المنار ، العدد رقم (٦٤) ابريل ، ١٩٩٠ ، ص ٤٣ .

٢- أحمد حمروش : الانقلاب العسكري ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٣٣- ٣٤ . وأنظر : عبد المنعم المشاط : العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث – السياسة الدولية ، العدد (٩٢) ابريل ، ١٩٨٨ ، ص. ص ٣٩- ٤٠ .

وهناك من ربط التدخل العسكري في الشؤون السياسية بالبيئة السياسية صداع الجماعات الاجتماعية والسياسية المختلفة على السلطة ، وذلك ناتج وفق هذا الاتجاه – عن ظاهرة التسييس العام للقوى الاجتماعية بسبب غياب المؤسسات السياسية – الدستورية الوسيطة التي تقنن التنافس على السلطة ، حيث تعبر القوى الاجتماعية المختلفة عن مواقفها من الحكم بطرق مختلفة فيتظاهر الطلاب ، ويضرب العمال ، اما العسكريون فأن الانقلاب العسكري هو الوسيلة التي تمكنهم من السيطرة والنفوذ ، ليس بصفتهم المؤسسية ولكن بأعتبارهم أحد القوى التي تعكس البنيان السياسي للمجتمع [١] .

ومع اعتراف بأهمية العامل الذاتي للمؤسسة العسكرية ألا انه مهما يكن ، لا يرقى في اهميته الى ان يصبح متغيراً مستقلاً يعلو فوق العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعج بها مجتمعات العالم الثالث والتي يعتبر العامل الذاتي للمؤسسة العسكرية أحداها ، ان لم يكن انعكاساً لها ، ليس اكثر فالجيش ليس كياناً منعزلاً عن المجتمع ، بل هو جزء منه ، يعيش فيه ويعمل في إطاره ، ويتفاعل معه ويتأثر به قوة وضعفاً ويتفاعل معه ، لانه من خلال علاقة متبادلة مع البيئة الاجتماعية ، بكل مكوناته ، يعكس على الرغم من كونه جسداً تنظيمياً واحداً ، كل نتاجات المجتمع الفكرية والسياسية التي بدورها انعكاساً لواقع اقتصادي – اجتماعي محدد ، لا سيما وأن البيئة الاجتماعية ، بكل تناقضاتها ومشكلاتها هي المصدر الاوحد لمدخلات الجيش

من القوى البشرية ، وهو أمر لا بد وأن يكون له تأثير على اتجاهات العسكريين ،ازاء المجتمع وقضاياه رغم كل الجهود التي تبذلها القيادات السياسية والعسكرية العليا في سبيل خلق الروح العسكرية الصرفة داخل القوات بعيداً عن هموم المجتمع . وقد يكون العامل المؤسسي سبباً ، لحدوث انقلاب أو تدخل عسكري ما ، في مجتمع معين ، الا أنه لا يمكن أن يكون كافياً لأن تفسر به الظاهرة العسكرية بصورة عامة ، خاصة في مجتمعات العالم الثالث التي تعاني من مشكلات أساسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن داخلها قضايا أخرى سياسية وثقافية وطائفية وغير ذلك من قضايا الواقع الاجتماعي التي قد يجد العسكريون انفسهم مضطرون للتعامل معها بأعتبار ان القوات المسلحة في العالم الثالث مثقلة بواقعها البيئي المتنوع شأنها في ذلك شأن القوى الاجتماعية المختلفة .

١- A . Perlmuter : The Israil Armed in Politics ، world politics , Vol.٢٠ , No, ٤(Joly ١٩٦٨) , P . ٦٠٦ .

هذا فيما يتعلق بالعامل المؤسسي ، أما فيما يخص الصراع بين الجماعات الاجتماعية على السلطة والنفوذ ، فأن اصحاب هذا الاتجاه التفسيري للظاهرة العسكرية قد نظروا الى التدخل العسكري بأعتباره الوسيلة التي يتمكن العسكريون من خلالها الحصول على نصيبهم من الغنيمة التي تتصارع من اجلها الجماعات الاجتماعية دون أي اساس قانوني أو دستوري وهنا تم استبعاد العوامل الاجتماعية – الاقتصادية – التي غالباً ما تكون هي الدافع لكل اشكال العمل السياسي بما في ذلك التدخلات العسكرية بغض النظر عن البعد الايديولوجي للتدخل العسكري ، حيث أن من غير المنطقي النظر الى السلطة السياسية بأعتبارها تركة أو غنيمة يتصارع في سبيل اقتسامها أو الاستحواذ عليها اطراف عديدون لمجرد الاقتسام او الاستحواذ اللذين نشؤا عن ظاهرة التسييس العام ، ودون ان يكون لذلك الصراع خلفياته الطبقية وغاياته التي تحقق اهداف القوة الاجتماعية التي تتصارع من اجل السلطة .

المبحث الثاني

الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية

(تمهيد)

يتقدم النموذج الإسرائيلي لنظام العسكرة حالة متميزة تصح إن تكون حالة قياسية ونمطية ، ذلك لأنها ربما كانت الحالة الوحيدة في العالم القائمة على أساس عاملين بارزين هما الدور والبنية ، فإسرائيل تتمتع بدور الشرطي والجندي المسلح وتمتلك بنية الثكنة العسكرية . وكل ما هو موجود في هذا النموذج من بنى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية موظف في خدمة العاملين المذكورين :- الدور والبنية .

وكل ذلك كان يتم خلف واجهات " ديمقراطية " وفي ظل ادعاءات مصطنعة تتصل بمقولة " الامن المهدد " واحتياجاته وضروراته وهذا الأمن هو الذي يغذي ايديولوجيا العنف العسكري وأنماطه وهو الذي يوجد الذرائع لصعود وتجذر الحياة العسكرية وقيمتها داخل المجتمع الاستيطاني الصهيوني ، وهو أمر يؤدي الجيش والنخب العسكرية فيه ، دوراً هاماً ومحركاً . وقد عبر الباحث الاسرائيلي بنكو الدار عن هذه الحقيقة بقوله : ((يؤثر الجيش ، ولو كان الهدف منه أولاً وقبل كل شيء الدفاع عن الدولة ضد أعدائها والتغلب عليهم ، في حياة الأمة كلها ، ولو الى حد معين ، خصوصاً في دولة تعيش جواً عسكريا عنيفاً ودائماً وأكثرية مواطنيها أيضاً ، رجال

جيش في عطلة طويلة ،ويؤثر الجيش في شخصية الشبان ، وفي شخصية المواطن ، وتتعلق به ، الى درجة كبيرة حريتنا السياسية والاجتماعية)) [١] .

أن المشاركة المدنية الواسعة في مهام الامن الوطني ، والحدود الغامضة بين المؤسسة العسكرية الاسرائيلية والمؤسسة السياسية ، والشبكات الاجتماعية بما فيها أعضاء الصفوة المختارة من كل من العسكريين والمدنيين ، تعتبر احدى الصفات الرئيسية المميزة لنمط اسرائيل المتفرد في العلاقات المدنية والعسكرية ، وان اسرائيل هي اقرب من أي مجتمع آخر الى نموذج ((شعب تحت السلاح)) وان التجربة الإسرائيلية في هذا المجال تشكو تحدياً قوياً للجدل القائم مابين الكثيرين من الدارسين حول وجود علاقة مباشرة بين الاهتمامات الامنية المتزايدة للدولة ، والحصة المتعاضمة من الموارد المخصصة للأمن وبين هيمنة الصفوة المختارة العسكرية على الصفوة المختارة المدنية ، ويذهب بعض خبراء الشؤون العسكرية الى ان يطلقوا على اسرائيل صفة ((دولة ديمقراطية المعسكر)) وثمة من يرى أن المواطن الاسرائيلي هو جندي في اجازة لمدة أحد عشر شهراً)) [٢] .

١- بنكو إلدار : الجيش والسياسة في اسرائيل – صحيفة عل همشمار ١٢\ ١٥\ ١٩٧٢.

٢- نادية عز الدين رفعت – عمروكمال حمودة : المؤسسة العسكرية الامريكية – العسكر والتنظيم ، (سينا للنشر – القاهرة – ١٩٩١) ص ٣٤ .

إما موشيه ديان الذي شغل منصب رئيس الاركان (١٩٥٣- ١٩٥٧) ثم منصب وزير الدفاع (١٩٦٧- ١٩٧٤) وصار من اشهر قادة الجيش ، فقد كان يرى : ((ان اسرائيل ليس لديها سياسة خارجية وانما سياسة دفاعية فقط بمعنى انه بدلاً من ان يكون لإسرائيل إستراتيجية شاملة في خدمة تحقيق اهداف السياسة الخارجية ، فأنها تضع سياستها الخارجية في خدمة اسراتيجيتها الشاملة على المستويين العسكري والأمنـــي [١])).

أما الباحث الإسرائيلي يسرائيل شاحاك ، رئيس عصبة المدينة الانسانية في اسرائيل واحد ابرز المعارضين الإسرائيليين للعنصرية الإسرائيلية فيعرف المجتمع الإسرائيلي بأنه ((جيش له دولة وليس دولـة لها جيش)) [٢] .

والواقع ان هناك العديد من العوامل التي حددت بمجملها ملامح تدخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في الحياة السياسية ، وعلى رأس هذه العوامل رؤية مؤسس الدولة دافيدبن غوريون لدور الجيش في السياسة ، كما وأن طبيعة نشأة الدولة وأهدافها وحاجتها الدائمة للأمن ، وسط محيط غريب عنها بشكل مطلق وبيئة متناقضة ومعادية ، يفرض على الجيش القيام بأدوار رئيسية في عملية صنع القرار السياسي .

وعليه تكون رؤية بن غوريون لدور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في الحياة السياسية على النحو التالي : يكون الجيش تابعا لحكومة الشعب فقط ، والعسكريون لا يصرفون

الابناء لأداء مهام محددة بواسطة حكومة الشعب ومن هنا فالجيش بحسب بن غوريون – مجرد اداة لتنفيذ سياسات الحكومة [٣] .

١- محمد زهير ذياب : المؤسسة العسكرية ، دليل اسرائيل العام ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٢٨٧م وما بعدها .

٢- ورد هذا في حوار أجرته مراسلة جريدة الحياة اللندنية بلندن بتاريخ ٢ حزيران ١٩٩٧ مع اسرائيل شاحاك لمناسبة صدور كتابه الجديد ((اسرار مكشوفة)) – سياسة اسرائيل النووية والخارجية .

٣- أنظر أسعد عبد الرحمن : العلاقات المدنية العسكرية في اسرائيل – مجلة شؤون فلسطينية – مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية – بيروت – عدد ٩ – مايو / ايار – ١٩٧٢ – ص ٥٤ .

وعلى صعيد أخر لم تتوفر للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية منذ نشأتها النصوص القانونية التي تنظمها من جهة ، وتحدد علاقتها بمؤسسات الدولة السياسية من جهة اخرى . ففي " القانون الاداري" لسنة ١٩٤٨ اشارات مختصرة الى القوات المسلحة : " الحكومة المؤقتة يمكن ان تبني قوات مسلحة في البر والبحر والجو وتمتلك سلطة القيام بكافة التصرفات القانونية والضرورية للدفاع عن الدولة " وفي ٢٦ أيار / مايو ١٩٤٨أصدرت الحكومة المؤقتة قانون " قوات الدفاع عن اسرائيل " وهو القانون الذي أنشأ " جيش الدفاع الاسرائيلي – تساهل " .

وقد اقتصر هذا القانون على إنشاء الجيش وحظر تكوين أية قوة مسلحة خارجه ، والنص على أن وزير الدفاع هو المسؤول عن تطبيق هذا القانون ، وذلك من خلال التطرق الى تنظيم القوات المسلحة أو الى شكل العلاقة بين المدنيين والعسكريين . وحتى عام ١٩٧٦ – وهو العام الذي شهد وضع قانون اساسي للجيش – ظهر تشريعان قانونيان يتعلقان بالعسكريين .

الاول : قانون الخدمة العسكرية لعام ١٩٤٩ وهو لا يتعلق بالعلاقات بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات الاخرى.

الثاني : قانون نطاق سلطة العسكريين لعام ١٩٥٥ الذي يحدد سلطة العسكريين ومهام رئيس الاركان العامة للجيش ونظام الرتب العسكرية [١] .

وهكذا ظلت المؤسسة العسكرية من دون قانون شامل ينظمها ويحدد العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة السياسية ، الامر الذي مهد الطريق امام اشتراكها في عملية صنع القرار السياسي .

١- يهودا بن مائير ، العلاقات المدنية العسكرية في اسرائيل ، ترجمة مصطفى الرز – مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٨٣- ٨٥ .

المطلب الاول

الجدل النظري حول الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية

إنبرى الكثير من الباحثين من اجل ايجاد توصيف لواقع تدخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في الحياة السياسية في اسرائيل ، في ضوء الخصوصية التي تتسم بها الحالة الاسرائيلية على مستوى المحددات والتفاعلات ، لاسيما طبيعة نشأة الدولة ذاتها ، والتصدعات الاجتماعية ، والانقسامات السياسية وديمومة مصادر التهديد والصراع مع دول الجوار . ومن ثم ، اختلف الباحثون في توصيف الحالة الاسرائيلية .

ومن اهم النظريات التي طرحت لتفسير منظومة التفاعلات السياسية العسكرية في اسرائيل مايلي :

١- النظرية المؤسسية :

يتجه بعض الباحثين لادراج النموذج الاسرائيلي في اطار النظرية المؤسسية التقليدية للعلاقات المدنية – العسكرية التي ترتبط بالمبادى التي طرحها صمويل هنتنجتون لضمان الحياد السياسي للعسكريين ، اهمها الفصل بين المؤسسات السياسة والعسكرية ، والاحترافية العسكرية والسيطرة المدنية الموضوعية بمعنى تعزيز تخصص العسكريين

في الشؤون العسكرية مقابل خضوعهم لسيطرة السياسين المدنيين الذين يصلون للسلطة بصورة شرعية وعدم تدخلهم في الصراع السياسي[١].

بيد ان نموذج هنتنجتون يتسم بالمثالية ، واغفال مكامن التاثير السياسي للمؤسسة العسكرية .

٢- نظرية التشارك والتوافق :

تقوم تلك النظريات على انتقاد فكرة الفصل بين اختصاصات المؤسسات السياسية والعسكرية ، وباعتباره غير واقعي ، بالنظر الى مصالح العسكريين في التدخل السياسي وتفضيلاتهم السياسية النابعة من رؤيتهم للمصلحة الوطنية .

١- حسن براري : امن اسرائيل . صراعات الايديولوجيا والسياسة ، كراسات استراتيجية العدد ١٤٣، سبتمبر ٢٠٠٤،ص٣٠

٢- Samuel P.Huntington : op.cit pp.٨٠-٨١

من ابرز نماذجها نظرية التوافق لربيكاشيف ، التي ترتكز على فرضية مفادها ان المؤسسات المدنية في تحييد المؤسسة العسكرية سياسياً قد تؤدي لتصاعد تدخل العسكريين سياسياً . ومن ثم ، فان الحوار والتوافق والتركيز على القيم المشتركة بين النخبة العسكرية والسياسيين هي الضمانات الكفيلة باحتواء التدخل السياسي للعسكريين . وتركز النظرية على منظومة التفاعلات بين ثلاثة فاعلين هم : العسكريون والنخبة السياسية والمواطنون . ويتحدد نمط العلاقة بينهم وفق اربعة عوامل اساسية هي :

١- التكوين الاجتماعي للعسكريين ومدى تمثيله لمختلف البيانات في المجتمع .

٢- عملية صنع القرار السياسي ، وتحديداً درجة مشاركة العسكريين ، ومستوى الحوار بين مختلف الاطراف المجتمعية ، ومدى تطور التحالفات بين النخب السياسية والعسكريين ، ووصولها لمستوى المركب الصناعي العسكري لتحقيق المصالح المشتركة .

٣- ساسيات التجنيد العسكري ، ومدى اعتمادها على التوافق والتطوع ، وليس الاجبار .

٤- النموذج العسكري بمعنى بنية المؤسسة العسكرية والقيم السائدة داخلها [١] . وفي السياق ذاته يطرح تشارلز موسكورز نموذجاً اخر يقوم على التوافق الوظيفي بين السياسيين والعسكريين ، وهو مايطلق عليه النموذج الوظيفي ، حيث يرى ان العلاقات المدنية – العسكرية تتجه للتحول من علاقات مؤسسية تقوم على اعتبار

الجيش مؤسسة لها هيكل منفصل وقواعد تنظيمية ، الى اعتبار ان للجيش وظيفة ومهام يضطلع بها المجتمع للحفاظ على بقاء الدولة ، دون كونه مؤسسة ، ومن ثم يتحقق التقارب بين المؤسسات المدنية والعسكريين ، ويتلاشى تهديد النفوذ السياسي للعسكريين [٢] . الا ان هذه النظرية تظل ذات قدرة تفسيرية محدودة ، وذلك لخصوصية الحالة الاسرائيلية ، لاسيما ديمومة المعضلة الامنية ، والنشاة المصطنعة للدولة .

١- Rebecca L.Schiff , The military and Domestic Politics :A concordance Theory of Civil-Military Relations, (New York :Routledge , ٢٠٠٨) pp.٣١-٣٤ .

٢- Charls C . Moskos , " Institutional – Occupational trends in armed Forces update : An Armed Forces and Society , Vol . ١٢ ,No.٣،١٩٨٦), p.٣٧ .

٣- نظرية التدخل السياسي للعسكريين :- يركز هذا الاتجاه على تحليل محفزات ومستويات التدخل السياسي للعسكريين في اسرائيل خاصة وأن النظام السياسي بها لم يتمكن من ارساء قواعد مؤسسية واضحة للعلاقة بين المؤسسة العسكرية وغيرها من مؤسسات النظام السياسي حيث ترى ان التدخل السياسي للعسكريين واقعاً يحدث في كافة النظم السياسية بدرجات متفاوتة ، وتتمثل هذه المحفزات للتدخل السياسي للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية وفق هذا الاتجاه فيما يلي :

أ- مؤسسية التنظيم العسكري :- تتميز التنظيمات العسكرية عن نظيراتها السياسية بعدة خصائص ، اهمها مركزية القيادة ، والهيراركية ، والانضباط وارتباط السلطة بالجدارة مقارنة بنظيرتها السياسية التي تقوم على المواءمات والصراعات والفساد السياسي احياناً ، وهو ما يترتب عليه نتيجتان هما تصاعد قوة وتأثير العسكريين في النظام السياسي ، بأعتبارهم منتمين للمؤسسة الاكثر تماسكاً [١] .

ب-الاحترافية العسكرية : فعلى نقيض رؤية هنتنجتون للاحتراف العسكري ، بأعتباره احدى آليات منع التدخل السياسي للعسكريين ، فأن صمويل فينر يراه احدى محفزات تدخل العسكريين في الشؤون السياسية ، لأن الاحتراف العسكري وتأكيد أنفصال العسكريين عن المجتمع يؤدي لتعزيز ادراكهم لأنتمائهم المهني ومصالحهم المشتركة ، وهو ما يشير اليه فينر تحت مسمى (الانتماء النقابي) .

ويترتب على تصاعد مستوى الترابط المهني بين العسكريين ، تصاعد اتجاههم للتدخل السياسي لحماية مصالحهم ويرى فينر ان المصالح المشتركة للعسكريين يتمثل في الحفاظ على مستوى انفاق عسكري مرتفع ، ومستوى تسليح وتدريب عال ، والاستقلالية في ادارة الشؤون التنظيمية والاحتفاظ بالامتيازات ومكانتهم الاجتماعية المتميزة [٢] .

١- Mazhar Aziz , Military control in Pakistan : The parallal state , (New York :Routledge , ٢٠٠٨) p.٢٧.

٢- Samuel E.Finer , The Man on Horseback op.cit .pp.٢٣-٢٤ .

جـ – العقيدة السياسية للعسكريين :تعني العقيدة السياسية للعسكريين رؤيتهم لحدود دورهم السياسي وتعريفهم لدورهم في حماية الديمقراطية والمدنية ، او اعتبار انفسهم وسيطاً وحكماً بين القوى السياسية المتصارعة .

وعادةً مايوظف العسكريون شعارات من قبيل ((حماية الديمقراطية)) و ((الدفاع عن المصلحة العامة)) او ((محاربة الفساد)) ، لتبرير تدخلهم السياسي ، والتغلب على ازمة الشرعية لانهم غير منتخبين[١] .

د– التكوين الاجتماعي العسكريين : كلما تركز انتماء العسكريين لطبقة معينة او أقلية دينية أو مذهبية أو عرقية ، كانوا اكثر ميلاً للتدخل السياسي لحماية مصالحهم الطبقية او الفئوية [٢] .

هـ – تصاعد وتيرة التهديدات :– اشار هارولد لاسويل في نموذج الدولة الحامية الحارسة الى وجود علاقة طردية بين تصاعد وتيرة التهديدات الخارجية والنفوذ السياسي للعسكريين .

وعلى حد تعبيره فان ((عالم الدول الحامية يصبح فيه المتخصصون في العنف الجماعة الاقوى في المجتمع)) حيث يترتب على التهديدات الخارجية زيادة مستوى الانفاق العسكري ، والتوسع في التجنيد الاجباري للموطنين ، فضلاً عن تصاعد دور القادة العسكريين في عملية صنع السياسة ، وهو مايؤدي في المحصلة النهائية تصاعد نفوذ العسكريين[٣].

لذلك يميل بعض الباحثين لتبني نموذج الدولة الحامية بالنسبة لاسرائيل ، بأعتبارها دولة في حالة صراع دائمة ، يحتل فيه الامن القومي اهمية وجودية بما يترتب عليه تقييد الحريات المدنية ، وتراجع الديمقراطية ، ومن ثم لتصبح المؤسسة العسكرية مركز قوة في النظام السياسي[٤].

١- Nilufer Narli : Civil – military relations in turkey ,(Turkish studies : Vol ١,No .١ , ٢٠٠٠) , pp.١١٤-١١٥

٢- Augustus Richard Norton and Ali Alfoneh : The study of Civil – military relations and Civil – Society in the middle east and North Africa (Copenagen : Royal Danish Defense college , ٢٠٠٨) , pp.٨-٩

٣- Harold D.Lasswell : The American Journal of Sociology , The Garrison state , Vol . ٤ , January ١٩٤١), p.٤٥٧ .

٤- Ibid , p.٤٣٠ .

وفي المقابل يؤكد فريق ثان من الباحثين تماهي المؤسسة العسكرية في المجتمع ، بحيث تصبح اداة تواجه التهديدات الخارجية وتخضع للمؤسسات المدنية المنتخبة ، حيث يصف دان هورويتز و موشيه ليزاك الجيش الاسرائيلي بأنه ((جيش المواطن)) وتمثيل للأمة المحاربة نتيجة ديمومة التهديدات ، وعداء الجوار الاقليمي ، وسياسات التجنيد الالزامي لجميع المواطنين

لذا فان الشعب يكتسب طابعاً عسكرياً بما يؤدي لتلاشي الحدود الفاصلة بين المدني والعسكري ، وهذا مايؤكده إيجال يادين ، ثاني رئيس اركان بعد قيام الدولة الاسرائيلية (١٩٤٩-١٩٥٢) بقوله ((إن المواطن الاسرائيلي هو جندي في اجازة لمدة احد عشر شهراً [١] . كما سبق ذكره .

اما الفرق الثالث من الباحثين ، فيؤكد وجود شراكة متكافئة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية في عملية صنع السياسة الدفاعية ، على الرغم مما تفرضه المقتضيات القانونية من سيطرة مدنية . ويمثل هذه الرؤية يوارم بيري الذي نوه ان للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية تاثيراً كبيراً في عملية صنع القرار من خلال ماتقدمه من معلومات وتوصيات حول الاوضاع الامنية .

اما عملية اتخاذ القرار ، فتخص المدنيين وحدهم وبمجرد صدور القرارات ، تلتزم بتنفيذها المؤسسة العسكرية حتى لو لم تاتي مطابقة لتصوراتها [٢] .

الا ان كافة الاجتهادات النظرية لاتستوعب تعقيد التفاعلات بين المؤسسة العسكرية وبقية مؤسسات الدولة وخاصة السياسية في اسرائيل وخصوصيتها النابعة من طبيعة نشاة الدولة ومحيطها الاقليمي ، ومركزية دور المؤسسة العسكرية ، في اطار نظام سياسي يتسم بأنتظام التداول الديمقراطي للسلطة .

١- Stuart . A Cohen : Israel and its army : from cohesion to confusion , (New york : Routledge , ٢٠٠٨) p.٢٣-٣٣.

٢- Yoram peri : The Israeli Military and Israel's Palestinian policy . From also to the Al-Aqsa Intifada , (Washington : us Institute of peace press,٢٠٠٣) , p.٢١.

المطلب الثاني

الاطار التفسيري للدور السياسي للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية

تركز مختلف الدراسات التي تناولت تدخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في الحياة السياسة في اسرائيل على قناعة مفادها ، ان الجيش يحظى " باستقلالية متزايدة اكثر فاكثر نتيجة المكانة الرفيعة التي تحتلها المؤسسة العسكرية " وعادة مايربط الباحثون بين التهديدات الوجودية التي تحيط بالدولة وحالة الحرب المستمرة التي تخوضها ، وبين الدور المركزي للمؤسسة العسكرية ، بحيث تصبح "الدولة حارساً" والمجتمع ذا طابع عسكري [١] .

بيد ان يجأل ليفي يشير الى ان توسع دور المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الدفاعية لايعتمد بالاساس على التدخل المباشر , وانما اختراق القيادات العسكرية للمجالات السياسية والمجتمعية ، بما يؤدي لتماهي الطابع المدني للمؤسسات السياسية والممارسات المجتمعية في الاتجاه العسكري الغالب ((عسكرة القطاعات المدنية))[٢]

ويتبين من خلال رصد مشاركة العسكريين المتقاعدين في النظام السياسي الاسرائيلي عن زيادة مشاركتهم في مؤسسات النظام السياسي بصورة تدريجية منذ نشأة الدولة ،

نتيجة لتسييس بن جوريون لدور المؤسسة العسكرية ، واستقطابه للقيادات العسكرية للانضمام لحزب الماباي* ، بما ادى الى اقبال القيادات العسكرية على الانخراط في العمل الحزبي عقب انتهاء فترة خدمتهم العسكرية .

١- Charls D.Freilich :National security Decision making , (The middile East Journal :in Israel :processes , pathologies , and strengths , Vol ٦٠ , No ٤،٢٠٠٦),pp.٦٣٥

٢-Yagil Levy : In Military Society reations : the demise of the people army , Israel since ١٩٨٠,(Combridge University press ٢٠٠٨),pp.١١٧-١١٨

*الماباي :- هو حزب يساري اشتراكي سابق تأسس في ثلاثينيات القرن الماضي . كان هذا الحزب هو القوة المسيطرة في السياسة الاسرائيلية حتى اندماج هذا الحزب في حزب المعراخ (يسمى ايضاً معراخ هاعوفودا) اواسط ستينيات القرن العشرين . حزب ماباي هو السلف الاساسي لحزب العمل الاسرائيلي الحالي : جاءت تسمية الحزب بهذا الاسم من الاحرف الاولى لعبارة (حزب عمال ارض إسرائيل).

وشهدت الفترة التي تلت حرب ١٩٦٧ اتجاهاً غالباً من الاحزاب الرئيسية في اسرائيل لاستقطاب القيادات العسكرية المتقاعدة . ولتعزيز هذا الاتجاه جاء قرار الكنيست بالسماح للقادة العسكريين والمتقاعدين بالمشاركة في انتخابات الكنيست كمرشحين بعد مرور فترة لاتقل عن ستة اشهر ، ليزيد الاتجاه لعسكرة النظام السياسي الاسرائيلي [١] .

ويذكر يورام بيري ان الفترة من بداية الستينيات حتى عام ٢٠٠٥ شهدت تمثيل العسكريين بمتوسط ١٠% من اعضاء الكنيست و ٢٠% من اعضاء الحكومة في المتوسط وكان حزب العمل (الماباي) الحزب الاكثر اعتماداً على العسكريين خلال فترة بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ ، حيث تم تأسيس جبهة ((اسرائيل واحدة)) من جانب متان ملنائي ،نائب رئيس الاركان ، والجنرال اورن شاكور لدعم حزب العمل في الانتخابات بزعامة ايهود باراك[٢] .

ويتضح مماسبق ارتفاع مستوى مشاركة العسكريين في المناصب السياسية منذ نشأة الدولة بصورة تدريجية ، حيث ارتفعت نسبة الوزراء العسكريين المتقاعدين ٢,٤% في فترة الخمسينيات الى ١٥,٤% حتى عام ٢٠٠٥ وارتفع عدد رؤساء الوزراء من العسكريين الى المتقاعدين بداية من عام ١٩٧٤ ليصل الى نحو ثلاثة وزراء من اجمالي ١٥ رئيس وزراء ، خلال الفترة منذ انشاء الدولة حتى عام ٢٠٠٩ بنسبة تصل الى ٢٠% من اجمالي رؤساء الوزراء .

وفي السياق ذاته ، سيطر العسكريون على منصب وزير الدفاع منذ عام ١٩٦٧ .

١- Sergio Catignani : Israel Counter Insurgency and the Intifada dilemmas of conventional army , (New York : Routledge , ٢٠٠٨) , pp٢٣-٣٣.

٢- Yoram Peri : Generals in the cabinet Room :How the military shapes Israeli policy (Washington: us Institute of Peace , press٢٠٠٦),pp.١٨-٢٨

وعلى الرغم من كونه منصباً مدنياً سياسياً ، وتولي ٧ وزراء دفاع عسكريين هذا المنصب من اجمالي ١٦ وزير دفاع منذ نشاة الدولة حتى عام ٢٠٠٩ بنسبة تصل الى ٤١% خلال هذه الفترة [١] .

وعلى المستوى الحزبي ، تصاعدت مشاركة العسكريين حزبياً منذ عام ١٩٧٤ بفوز اسحاق رابين برئاسة رابين حزب العمل . ومنذ ذلك الحين ، ازداد عدد رؤساء الاحزاب من العسكريين من ثلاثة رؤساء احزاب في السبعينيات الى نحو ستة رؤساء احزاب في الفترة بين عامي ١٩٩٠و٢٠٠٥ [٢] ويفسر الباحثون هذا التصاعد في التجنيد السياسي للعسكريين بعده عوامل ، اهمها مايلي :

- تصاعد التنافس بين الاحزاب ، خاصة حزبي العمل والليكود بداية من عام ١٩٧٣ ، بما دفعها للاستعانة بالقيادات العسكرية التي تخطى بقبول الراي العام .
- تراجع الانقسامات الايديولوجية والبراجماتية المتصاعدة للبرامج الحزبية ، بما ادى لاعتماد العسكريين لتعزيز قدرة الاحزاب على تطوير برامجها بصورة قابلية للتطبيق .
- تراجع ثقة الراي العام في الاحزاب والسياسات الحزبية ، بما ادى الى شخصنة السياسة والاحزاب وهي بيئة مواتية لتمييز الجنرالات المتقاعدين .

- مركزية الامن في الادراك الجمعي للمواطن الاسرائيلي ، بما جعل انتخاب الخبراء العسكريين الخيار المفضل للناخبين [٣]

ويعد تعيين شاؤول موفاز وزير الدفاع في نوفمبر ٢٠٠٢ من اسرع عمليات انتقال العسكريين للمجال السياسي ، حيث لم تتعد الفترة الفاصلة بين تقاعده وتعيينه وزيراً للدفاع نحو خمسة اشهر، ممادفع يوسي ساريد عضو الكنيست وزعيم حزب ميرتس اليساري ، للتعليق على التعيين بقوله " ان الدولة باتت تدار من جانب عصبة عسكرية [٤] .

١- عدنان ابو عامر ، ثغرات في جدار الجيش الاسرائيلي ، (بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،٢٠٠٩) ، ص ص٢٢٨-٢٢٩

٢- المصدر نفسه ، ص ٢٢٠

٣- بيسان عدوان ، مختارات اسرائيلية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، العدد ٧٠ ، السنة السادسة – اكتوبر ٢٠٠٦، ص ٧٠ .

٤- Sergio Catignani : op .cit .p.٣٥

وللتصدي للعسكرة المتزايدة للنظام السياسي ،والتسييس المتصاعد لمواقف القادة العسكريين ، اصدر الكنيست الاسرائيلي في يوليو ٢٠٠٥ تشريعاً يمنع القيادات العسكرية من المتقاعدين من رتبة (جنرال محلي) من تولي المناصب الحكومية ، لاسيما رئاسة الوزراء او الترشيح للكنيست ، قبل مرور نحو عامين على الاقل من تاريخ تقاعدهم ، وذلك اعتماداً على اقتراح من عضو الكنيست عن حزب الليكود ، يوڤال شتينتز [١] .

وفي اعقاب الانتصار الذي احرزته اسرائيل في عام ١٩٧٦ ، اصبح الجيش قناة رئيسية للتعبئة وشغل المناصب العليا على الصعيد السياسي وصعيد الادارة العامة . كما وان هذا الانتصار اعطى زخماً هاماً لمرتبة الضباط في الجيش الاسرائيلي ولاسيما اولئك الذين تحملوا العبء الرئيس في القتال والمواجهة ، مما حدا بالجمهور الى تكريمهم وتدليلهم وحمل رجال السياسة على استجدائهم بالحاح .

فوقع الكثيرون منهم في اغراء البدء بمهمة ثانية في القطاع السياسي [٢] .

كما وان العدد المتزايد للضباط الذين شغلوا المناصب العامة اوجد هو ايضاً ظروفاُ ملائمة لشرعية متزايدة لاشراكهم في عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالشؤون الخارجية والامن ، اذ ان هذا المجال اخذ بالاتساع .

ويرى ليساك ان فترة الانتظار التي سبقت نشوب معارك حرب عام ١٩٦٧ والانتصار الذي اعقبها فقد شكلاً لحظة اختبار للعلاقات مابين القيادة السياسية والقيادة العسكرية

، كذلك طرحت الاخفاقات في بداية حرب ١٩٧٣ من جديد وبصورة جادة نسيج العلاقات بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان وكانت هذه الفترة خارقة حتى بالمفاهيم الاسرائيلية وقد اوصت لجنة القاضي الاعلى التي عينت للتحقيق في ماجرى خلال الايام الاولى من حرب (يوم الغفران) بين امور مختلفة بتغيير قانون الجيش الاسرائيلي ، وفعلاً تم الاخذ بهذه التوصية . وفي سنة ١٩٧٥ اصدر الكنيست قانوناً جديداً ، وعلى الرغم من الجهود الكثيرة التي بذلت في صوغه ، فأن الناتج ، حسب رأي ليساك ، لم يكن اكثر وضوحاً من السابق ، لكونه خضع مرّة اخرى لتفسيرات مختلفة ' ولارتباطه في الواقع بشخصيات القادة الذين يشغلون المناصب الرئيسية في هيئة الاركان العامة ووزارة الدفاع والحكومة [٣] .

١- Sergio catignani : op .cit .p٣٥ .

٢- موشيه ليساك : تطوير العقيدة العسكرية خلال ٣٥ عاماً ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية – الطبعة الاولى ، ١٩٨٣،ص ٧٦ .

٣- انظر بعض نصوص هذا القانون في : يهودا بن مائير ، العلاقات المدنية العسكرية في اسرائيل، ترجمة: مصطفى الرز ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،١٩٩٦، ص ٨٦-٨٨ ،٧٨.

وبموجب قانون عام ١٩٧٦ صار الجيش خاضعاً للحكومة واضحى الوزير المسؤول عنه والنيابة عن الحكومة هو وزير الدفاع ، واصبح رئيس الاركان العامة – صاحب اكبر رتبة في القيادة العليا للجيش والذي تم تعيينه من جانب الحكومة بناء على توصية وزير الدفاع ، خاضعاً لسلطة الحكومة ووزارة الدفاع ، وهكذا صار لرئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الاركان العام مهام عسكرية [١] .

فرئيس الوزراء هو رئيس الهيئة التنفيذية في البلاد ويأتمر بامره وزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان العامة – ومنذ التعديل الذي تم على القانون الاساسي لحكومة عام ١٩٩١ صار رئيس الوزراء رئيساً للجنة الوزارية التي تم استحداثها تحت اسم ((اللجنة الوزارية للامن الوطني)) (المجلس الوزاري المصغر) والحكومة هي المفوّضة في اعلان الحرب وشن الحرب ، وانهاء العمليات العسكرية دونما حاجة الى موافقة رسمية من الكنيست .

الا انه بعد التعديل الذي تم بالقانون الاساسي الخاص بالحكومة الصادر عام ١٩٩٢ والذي جرى العمل به بدءاً من انتخابات عام ١٩٩٦ صار على الحكومة ضرورة ابلاغ لجنة الخارجية والامن في الكنيست باسرع وقت ممكن بقرار اللجوء الى الحرب ويكون وزير الدفاع هو المسؤول عن العمليات العسكرية خلال فترة الحرب ويبقى في الوقت نفسه خاضعاً لتعليمات وقرارات الحكومة [٢] .

وعلى الرغم من صدور هذه القوانين وتعديلاتها ، فان العلاقات العسكرية السياسية في اسرائيل عادت الى سالف عهدها وتحكمت الملامح الشخصية للقيادات والزعامات في ملامح تلك العلاقة ومثلما كانت شخصية بن غوريون القوية هي اساس سيطرته على القطاعين المدني والعسكري في الدولة فان شخصية الذين جاؤوا من بعده هي التي حددت طبيعة العلاقات المتبادلة بين رجالات القيادتين العسكرية والمدنية .

١- يهودا بن مائير : العلاقات المدنية العسكرية في اسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٨٦-٨٨.

٢- يهودا بن مائير : مصدر سابق ، ص ٩٠ -٩٣ ، ١٠٤ .

الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة العسكرية :

لم يقتصر دور المؤسسة العسكرية على القيام بالعمليات العسكرية منذ نشاة الدولة ، انما اسندت اليها عدة مهام تتعلق بالاستيطان ، وصهر الاختلافات بين المواطنين وحكم المناطق العربية في اسرائيل عسكرياً التي خضعت للحكم العسكري حتى عام ١٩٦٦ ، وادارة قطاع غزة والضفة الغربية بعد احتلالهما عام ١٩٦٧ ، وادارة المستعمرات الدفاعية التي يطلق عليها الكيبوتسات أو الموشافيم ، والتي تجمع بين الطابع الزراعي والدفاعي ، ويضاف الى هذه المهام المجتمعية قيام المؤسسة العسكرية بالتعامل مع المهاجرين ، وتعليمهم اللغة العبرية ، واستيعاب شباب المهاجرين في وحدات الجيش بتوثيق ارتباطهم بالدولة [١] .

وتمتلك المؤسسة العسكرية الاسرائيلية شبكة اعلامية مستقلة عن الدولة ، ولديها اذاعة خاصة بها (غالي تساهل) وهي تبث برامجها الى جميع السكان لمدة اربع وعشرين ساعة في اليوم وبتغطية شاملة من النشرات الاخبارية وشؤون الساعة ولديه ايضاً مجلة اسبوعية رائجة خاصة بها تحت عنوان (بمحانيه) .

ويقوم الجيش الاسرائيلي بتنفيذ برامج للتدريب العسكري في المدارس العليا ويدير عدداً من المداس المهنية ، ويقدم سلسلة عن البرامج التعليمية للجنود ، وعلى الاخص من المنتمين الى العائلات المحرومة .

وينهمك الجيش ايضاً في نشاط استيطاني وهو المسؤول عن الرقابة على المطبوعات ، وهكذا يعتبر توسيع نطاق دور الجيش على نحو كبير وانهماكه الشديد في مجالات النشاط المدني في نظر الكثيرين بمثابة نشاط كلاسيكي على قابلية تجاوب الحدود الخاصة بالصفة العسكرية للاحتراف [٢].

١- Jonathan Kaplan : Jewish Agency for the role of military in Israel , (Israel websit , access , date , ١٥, march,٢٠١١) .p.٤٥

٢- اسعد عبدالرحمن العلاقات المدنية العسكرية في اسرائيل ، مصدر سابق ، ص ٦٠

ناهيك عن الرقابة على وسائل الاعلام لاغراض امنية ، وكونها المصدر الرئيسي للمعلومات التي تناقلتها الصحف وسيطرة القيادات السابقة على المراكز البحثية الاستراتيجية ، مثل مركز دراسات الامن القومي بجامعة تل ابيب ، ومركز بيجن سادات بجامعة بار – ايلان ، بما يساعد المؤسسة العسكرية على تشكيل الوعي الامني للمواطنين ، وتحديد خيارات السياسيين في مجال صنع السياسة الدفاعية [١].

ويرتبط بهذا الدور المجتمعي للمؤسسة العسكرية استيعابها لنحو ١٥% في المتوسط من العمالة ، وعلى الرغم من وجود احصاءات حول دور العسكريين داخل البيروقراطية ، تشير احدى الدراسات الى احصائية صدرت عام ١٩٩٢ تشير الى ان ٣٢% من المناصب الادارية العليا في الدولة يشغلها عسكريون متقاعدون و ٢٢,٤% من موظفي قطاع الاعمال ، ونحو ٧% من موظفي وزارة الخارجية ، بما يعزز سيطرة المؤسسة العسكرية على البيروقراطية وقطاع الاعمال في ان واحد [٢] .

وفيما يتعلق بالدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية ، يمكن القول ان المؤسسة العسكرية الاسرائيلية تحظى بموازنة عسكرية ضخمة تعد بين اعلى ١٢ موازنة دفاع حول العالم ، ولاتقل الموازنة العسكرية في اسرائيل بأي حال عن ٨ مليار دولار بما لاتقل نسبته عن ٥% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، وارتفعت الموازنة الدفاعية عام ٢٠١٠ لتصل الى نحو ٣١ مليار دولار بنسبة ٦,٦% [٣] .

وبالاضافة للموازنة ، فأن المؤسسة العسكرية تقوم بدور مسيطر في الاقتصاد الاسرائيلي ، وتعد الصناعات العسكرية الاكبر في القطاع الصناعي الاسرائيلي ، وتبلغ نسبتها نحو ٤٠% في المتوسط من مجمل الانتاج الصناعي الاسرائيلي .

وتسيطر المؤسسة العسكرية على مايقارب ١٥٠ شركة صناعات عسكرية عام ٢٠٠٧ تصدر نحو ٧٩% من انتاجها ، وتجلب عائدات تصل نحو ٤٠٥ مليار دولار وفق احصاءات صادرة من وزارة الصناعة والعمل الاسرائيلي عام ٢٠٠٧[٤] .

١- Yoram peri , op.cit , pp.٧٠-٧١ .

٢- عبدالوهاب المسيري ، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ، المجلد الثاني ، الطبعة السادسة ، (القاهرة : دار الشروق ، ٢٠١٠) ص٤٧٠-٤٧٣.

٣- http://www.Jewisn agency.org-Jewisn Agency –English – Jewish +Education – Compelling + content –Eye +on + Israel – Society – ٩٢٪ The Rol of the military in Israel . htm .

٤- Jewish Virtual Library , The Israeli Defence Industry , Access date ١٦ march , ٢٠١١.

وسائل التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية :-

تدار المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، منذ تاسيس الدولة ، وفق منظومة من الوسائل المختلفة عن نظيرتها المدنية ، بما دعم تأثيرها السياسي ، ففترات شغل المناصب العسكرية اطول نسبياً من نظيرتها المدنية ، ويعتمد الاحترافية العسكرية وليس الانتخاب ، وتفرض الخطط التطويرية ان تستمر القيادات لفترات طويلة لتنفيذها ، اضافة الى البنية التنظيمية للمؤسسة العسكرية تمنحها مصادر إضافية للتخطيط والمعلومات تضاف لرصيدها السياسي وتترابط هذه المصادر في اطار شبكة الاليات التي تعتمد عليها المؤسسة العسكرية في التأثير في عملية صنع السياسة الدفاعية ، والتي تتضمن مايلي :-

١- المشاركة في اجتماعات مجلس الوزراء :-

تشارك بعض القيادات العسكرية في جلسات مجلس الوزراء ، والمجلس الوزاري المصغر لشؤون الامن والدفاع بصفة دائمة ، مثل رئيس الاركان ونائبه . ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية (امان) على نقيض المؤسسات المدنية مثل وزارة الخارجية التي لايسمح لقياداتها بحضور مجلس الوزراء .

وينقل يورام بيري عن دان مريدور قوله " إن القيادات العسكرية يأتون دائماً بمواد اعدتها هيئاتهم سلفاً ، ويقدمون عادةً وجهة نظر موحدة بلهجة سلطوية واثقة "[١] .

ويترتب على ذلك الايجد الوزراء رواية بديلة لما يقدمة العسكريون ، او خيارات غير التي يطرحونها . وعادة ماتكون اراء العسكريين متطابقة حيال الخيارات الواجب اتباعها في مواجهة اختلافات السياسيين ، وافتقادهم للمعلومات والخبرات العسكرية [٢] .

١- Yoram peri : General in the cabinet Room : How the military shapes Israeli policy ,op.cit,pp.٦٩-٧٠ .

٢- عوفر شيلح ، لماذا يجب أحداث ثورة في الجيش الاسرائيلي ؟، ترجمة : مركز باحث للدراسات (بيروت . مركز باحث للدراسات ، ٢٠٠٤)،ص١٠٩ .

٢-التحكم بمصادر المعلومات :-

تمتلك المؤسسة العسكرية ، وتحديداً رئاسة الاركان ، عدة ادوات سياسية لتساعدها على جمع المعلومات اهمها ادارة الاستخبارات العسكرية التي تتولى مسؤولية تقديم تقييمات ، لمجلس الوزراء مباشرة حول التهديدات العسكرية ومستوى الاستعدادات الدفاعية ، وجمع المعلومات وتحليلها حول الارهاب والشؤون السياسية والدفاعية والاستراتيجية .

وفي اطار المخابرات العسكرية ، تم انشاء قسم الابحاث عقب تقرير لجنة اجرانات ، مهمته اعداد الدراسات حول بدائل السياسة الدفاعية ، وتقييمات سنوية للاوضاع الاقليمية والاستراتيجية . اما ادارة التخطيط والسياسات ، فهي وحدة مشتركة بين رئاسة الاركان ووزارة الدفاع ومهمتها مراجعة الاستراتيجية الدفاعية ، والخطط الميدانية ، للمفاوضات والعمليات العسكرية [١] .

بما يعزز مايسميه عكيفا الدار " احتكار الامن " نتيجة التحكم في تدفق المعلومات لمجلس الوزراء[٢] . بيد ان اخفاقات تلك المؤسسة في التنبؤ بحرب ١٩٧٣ ، والحرب العراقية – الايرانية عام ١٩٨٨ ، والغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ونشوب الانتفاضة الفلسطينية الاولى ١٩٨٧ ، والخطأ في تقدير مستوى الانتفاضة الفلسطينية الثانية ، والقدرات العسكرية لحزب الله ، دفعت القيادات السياسية للحذر من الاعتماد على استنتاجاتهم [٣].

١- Yoram peri : The Israeli military and Israel's Palestinian policy : From olso to the al aqsa Intifada ,op.cit,pp.٢٠-٢٥ .

٢- صالح محمد النعامي : اسرائيل دولة يملكها جيش ، موقع الجزيرة للمعرفة ، ٣ اكتوبر ٢٠٠٤ ، تاريخ ١٥ مارس ٢٠١١، ص٤٢.

http:// www.aljazeera . het- NR . exeres . A٠١Af٦٩٢-٠AB٨-٧٨٤F-A٤DE-٥A٢F٣E٠E٧C٤D.htm .

٣- Yoram peri : op .cit , p٢٢.

٣-المشاركة في المفاوضات والمهام الدبلوماسية :-

تشارك القيادات العسكرية في التفاوض والمهام الدبلوماسية منذ نشأة الدولة . ففي مفاوضات رودس للهدنة مع الدول العربية عام ١٩٤٩ ، شارك الجنرال يجأل يادين وموشيه ديان ، وكذلك عقب الانسحاب من سيناء عام ١٩٥٦.

وفي مفاوضات فض الاشتباك بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٤ ، شارك الجنرال أهارون ياريف ، والجنرال هرزل شافير ، والجنرال دون سيون في المفاوضات مع القيادات العسكرية المصرية والسورية ، كما شاركت ادارة التخطيط والسياسات في التحضير لمفاوضات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ، واعتمد إسحق رابين على القيادات العسكرية ، خاصة امنون شاحاك ، نائب رئيس الاركان أُنذاك في ادارة مفاوضات السلام مع الفلسطينيين ، لاسيما فيما يتعلق بالترتيبات والضمانات الامنية[١].

٤- القفز على الاهداف العسكرية لمجلس الوزراء للاغراض الميدانية :-

من المفترض قانوناً ان تلتزم المؤسسة العسكرية بالاهداف التي يحددها مجلس الوزراء للعمليات العسكرية ، الا ان القوات الميدانية تحتفظ لنفسها بحق تطوير العمليات لاغراض ميدانية ، فمثلاً حرب عام ١٩٦٧ وصلت قوات الجيش الاسرائيلي للضفة الغربية لقناة السويس ، على الرغم من ان مجلس الوزراء يلزمها بالتوقف قبل القناة بنحو ٤٠كم . وخلال عام ١٩٨٢ ، قامت القوات الاسرائيلية ببدء الحرب على لبنان ،

وحاصرت بيروت دون تفويض من مجلس الوزراء ، بما ادى لاثارة غضب رئيس الوزراء مناحيم بيغن ، بحيث اجبر وزير الدفاع اريل شارون انذاك على الاستقالة لتجاوزه التفويض الممنوح من الحكومة بالتصدي فقط لمقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية [٢] .

١- Yoram Peri : General in the cabinet Room : How the military shapes Israeli policy ,op.cit,pp.٨٥٦ .

٢- CIA world fact book ٢٠٠٠ in :www.cia.gov/cia/publications / factbook/geos/is/ htm.

المطلب الثالث

عوامل تحديد الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية

على الرغم من صغر القاعدة البشرية للصهيونية في فلسطين حوالي خمسة ملايين الا ان الكيان الصهيوني حافظ على قوة عسكرية ضخمة ،تمكنه وفق الاعتبارات المادية من هزيمة دول المنطقة مجتمعة ، وذلك لانه يعلم ان وجوده بوصفه قوة محتله في وسط معاد مرتبط بمدى قوته العسكرية . ويعتمد الكيان الصهيوني فكرة عسكرة المجتمع فالتجنيد والتدريب يبدأ منذ سن الخامسة عشرة من خلال المنظمات شبه العسكرية ، ثم من سن (١٨-٢١) سنة تكون الخدمة الالزامية ثم خدمة الاحتياط من سن (٢١-٤٩)، والتجنيد الالزامي يشمل الاناث والذكور ، وفي سنة ٢٠٠٠ كان عدد الرجال للائقين للخدمة العسكرية ٤٩ مليوناً و٢٢٧ ألفاً ، ومن النساء مليوناً و١٩٢ ألفاً .[١]

وبسبب التكاليف الباهضة للجيوش الكبيرة ، فقد سعت الاستراتيجية الصهيونية الى التركيز على ثلاثة جوانب: -

١- جيش عامل محدود ، وجيش احتياط كبير (جيش رادع في حالة السلم ، وشعب مجيش في الحرب).

٢- تأهيل وتدريب نوعي للجنود ، بحيث يحافظون على لياقة ومعنويات عالية ، ويتقنون استخدام الاسلحة ومهارات القتال .

٣- توفير افضل الاسلحة ، وارقى التقنيات العسكرية واكثرها دماراً ، لتعويض اي نقص محتمل في الاعداد.

وحسب الاحصاءات شبه الرسمية ، فقد حافظت القوات العسكرية على اعداد متقاربة خلال العشرين سنة الماضية ، وتشير الارقام الى ان الجيش الصهيوني العامل المتفرغ يبلغ حوالي ٢٧٨ الف جندي ، ومنهم ١٣٦ الف قوات برية و٣٣الفاً قوات جوية و٩ الاف قوات بحرية . اما قوات الاحتياط فتبلغ ٤٢٧الفاً ، وهي قوات ذات تجهيز عال ، اذ يمكن تعبئتها بشكل كامل ودخولها بفعالية خلال اربعة ايام .

١- CIA world fact book ٢٠٠٠ in :www.cia.gov/cai/publication / factbook/geos/is. htm .

اما اصحاب الاعمار ٢١-٤٩ من قوات الاحتياط ، فوحداتهم جاهزة بنسبة ٨٠-٩٠% ويمكن تعبئتهم خلال ٤٨ ساعة . وعلى الرغم من ضخامة الجيش اليهودي الصهيوني حـــسب الاحصاءات غير الرسمية (٦٠٥الف مقاتل) الا ان مؤشرات التجنيد الالزامي للرجال والنساء ، ومن هم في عمر الخدمة العسكرية ، تؤكد امكانية تجنيد ما يزيد عن مليون مقاتل بسهولة خلال الحرب .

كما تجب الاشارة الى وجود وحدات عسكرية خاصة تسمى الناحال ، وهي تجمع بين العمل العسكري والاستيطان الزراعي في المستوطنات الاستراتيجية والحدودية ، وهي مكونه من ٧٥٠٠ جندي ، وكذلك وحدات حرس الحدود المكونه من ٦٠٠٠ جندي [١] .

وهنالك عوامل أثرت في تحديد الاستراتيجية الصهيونية اهمها العامل الجغرافي ، فمساحة فلسطين المحتله صغيرة ١٢٧ الف كم^{٢} وشكلها طولي وضيق وحدودها طويلة ، وهناك العامل البشري ، فعدد السكان محدود وضئيل بالنسبة للعرب والمسلمين ، والعامل الثالث وجود الكيان الصهيوني اليهودي في وسط معاد ، سواء كان من حيث المنطقة التي تحتلها ، او الشعوب التي حولها . وقد أضعف ذلك قدرة القوات الصهيونية على المناورة ، وعلى تحمل الحروب الطويلة ، كما ان ايه هزيمة حاسمة ربما تعني نهاية الدولة نفسها ، ولذلك أقام الكيان الصهيوني اليهودي استراتيجية عسكرية على الاسس التالية :

١- عسكرة المجتمع اليهودي في فلسطين ، ورفع كفاءة المقاتل ونوعية السلاح .

٢- الحرب الوقائية : السعي الى استباق اي معركة محتملة والمبادأة فيها .

٣- الردع : يمنع الخصم من مباشرة القتال وذلك باستخدام أساليب مختلفة غير القتال ، اي منع الدول العربية المحيطة ومنظمة التحرير الفلسطينية عن التفكير والعمل على الغاء هذا الكيان .

٤- التفوق : بالسعي الى الحفاظ على ميزان القوى يحفظ لأسرائيل تفوقها العسكري على البلاد العربية مجتمعة . وضمان ذلك من خلال التعهدات والاتفاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة بالحفاظ على هذا الميزان [٢] .

٥- نقل المعركة الى ارض العدو .

١- انظر : محمد زهير دياب ، " المؤسسة العسكرية " في دليل اسرائيل العام مصدر سابق، ص ٢٩٩، ٣٠٠.

٢- المصدر نفسه / ص ٢٩١-٢٩٤

٦- ايجاد عمق استراتيجي من خلال بناء المستوطنات العسكرية ، واحتلال اراضي الخصم (مثلاً : الجولان وسيناء) وايجاد الاحزمة الامنية مثل جنوب لبنان .

٧- المرونة : تتمتع الوحدات المقاتلة بمرونة عالية ، وتمتلك زمام المبادرة والاستقلالية في القرارات التكتيكية ، حتى لايهدر الوقت وتضيع الفرص .

٨- الاقلال قدر الامكان من الخسائر البشرية ، بالاعتماد الى اقصى حد على القوة النارية والحرب الالية والطيران [١].

يشهد الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي ، في ظل المتغيرات التي ظهرت على الصعد العالمية والاقليمية وخاصة على صعيد الصراع العربي – الاسرائيلي ، منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ ، حتى يومنا هذا عملية مراجعة شاملة بغية تحقيق التلاؤم مع تلك المتغيرات وتوظيفها لمصلحة المشروع الصهيوني وزيادة الخلل في ميزان القوى العربي – الاسرائيلي وتعزيز موقف المفاوض الاسرائيلي في عملية التسوية العسكرية السلمية ،وفي ظل هذه المتغيرات ، يركز الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي على مجموعة من التهديدات التي يمكن ان يتعرض لها الامن الاسرائيلي في تبرير من الحكومات الاسرائيلية لتطوير القدرات العسكرية لديها بالرغم من ان جملة المتغيرات الحادثه في المنطقة تقلل بصورة عامة ، من امكانات نشوب حرب عربية ضد اسرائيل في المديين القصير والمتوسط ، ولكن الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي لاينفي ان تكون

هنالك مجموعة من التهديدات الماثلة امام اسرائيل سواء كانت تهديدات محتملة او كامنة او متصورة . لقد طرأت نوعيات جديدة من التهديد العسكري لامن اسرائيل [٢] . من مخاطر تكمن في العراق وليبيا وايران وباكستان ، وإنه من الصعب توصيف هذه التهديدات فيما اذا كانت ذات طبيعة دفاعية أوهجومية أو مشتركة وأبرز الامثلة على ذلك الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧ بمراحلها واشكالها المختلفة والانتفاضة الحالية بأشكالها المختلفة والاسلحة البيولوجية ، والصواريخ البالستية وربما احتمالات التسلح النووي مع تركيز الفكر الاسرائيلي العسكري على مجمل من التهديدات التي يتعرض لها الامن الاسرائيلي رغم التفوق النوعي والكمي في اسرائيل سواء كانت تلك التهديدات مستمرة أو متوازنة او وليدة المتغيرات المستجدة .

١- انظر : محمد زهير دياب ، " المؤسسة العسكرية " في دليل اسرائيل العام مصدر سابق، ص ٢٩٩-٣٠٠.

٢- جريدة هاأرتس الاسرائيلية -١٩٩٩/٧/٢٧.

اما التهديدات المباشرة والمحددة التي تتعرض لها فمن ابرزها الارهاب الذي يربطه اسرائيل بنمو الاصولية الاسلامية سواء في فلسطين او في الدول العربية المجاورة وغير المجاورة ويتضح ذلك من الاغتيالات التي تتم للقيادات العسكرية في حماس في ظل انتفاضة الاقصى ، وتعمل اسرائيل على توظيف هذه الظاهرة لتحقيق عدة مكاسب عسكرية واقتصادية من الولايات المتحدة والدول الاوربية ولعل اهم الامثله على ذلك ماحدث في الاردن من تقويض الحركة الاسـلامية ((حماس)) وطرد زعمائها واغلاق مكاتبها صيف ١٩٩٩ .

بل تتصور اسرائيل إمكانية حدوث نوع من المشاركة بينها وبين الدول العربية التي تعاني الظاهرة نفسها بما قد يساعدها الاندماج فعلياً في منطقة الشرق الاوسط [١]

ومن جملة التهديدات التي تتصورها إسرائيل امتلاك بعض الدول العربية نوعيات من الاسلحة والتقنيات العسكرية ، الامريكية والاوربية مما يعرض التفوق النوعي الاسرائيلي للتاكل وازدياد اعداد الدول المالكة للصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى في الشرق الاوسط والقادرة على اصابة اهداف استراتيجية في اسرائيل وازدياد كميات وانواع الصواريخ في دول المنطقة مما يؤدي الى اتساع التهديد الاستراتيجي التقليدي وغير التقليدي النابع من دول تقع وراء خط المواجهة [٢] .

وعليه تسعى إسرائيل الى تطوير القوة العسكرية لتواكب تلك التصورات حول التهديدات الممكنة من خلال جعل جيشها ((جيش صغير وذكي)) مستندة في ذلك اربعة عوامل حافزة رئيسية :-

١- المتغيرات العربية والاقليمية والدولية .

٢- حساسية المجتمع الاسرائيل تجاه الخسارات البشرية التي يقدمها في الحروب .

٣- التطوير المتسارع في انـظمة الاسلحة بمختلف انواعها ، بحيث اصبح قسم كبير من هذه الانظمة ((ذكياً)) وغزير النيران وطويل المدى .

٤- قدرة إسرائيل الصناعية والعلمية والتقنية (التكنلوجيا) المستندة إلى اللون الامريكي المتنوع والغزير [٣] .

بالرغم من هذا التطوير في الفكرة السالف ذكرها فلم تبلغ بعد مستوى " النظرية المتكاملة " بقدر ما بلغ "عتبة النظرية " ذلك ان فكرة الجيش الذكي الصغير مع فترة التسوية التي بدأت منذ عام ١٩٩١ لم تبرز الى حيز التطبيق العملي بشقيها معاً الذكي والصغير .

١- بيسان عدوان ، مصدر سابق ، ٧٧-٧٨ .

٢- احمد ابراهيم محمود ، ((الامن في ظل التسوية : اتجاهات التفكير الاستراتيجي الاسرائيلي في مرحلة مابعدالتسوية)) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد١١٩، القاهرة ، يناير ، ١٩٩٥،ص ٩٥٨.

٣- وللمزيد راجع هيثم الكيلاني ، دراسة عن القوة العسكرية الاسرائيلية ، ندوة مائة عام على الصهيونية ، المعهد العربي للبحوث والدراسات ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٠، ص ٤٢،٤٣ .

وترمي خطة تطوير الجيش الاسرائيلي الى تحديث الجيش وتحسين نوعيته وتعزيز تفوقه من خلال توظيف الطاقات العلمية والثقافية الاسرائيلية وتشغيلها في مشروعات تطوير الاسلحة والاعتدة العسكرية وتوسيع دائرة الاكتفاء الذاتي من حاجة الجيش الى الاسلحة والاعتدة بمختلف انواعها ومن اجل ذلك وظفت لها ثلاثة موارد رئيسية :

اولها : الانتاج المحلي للصناعة العسكرية الاسرائيلية وبخاصة انظمة الاسلحة الهادفة الى تعزيز القوة وانظمة الذخائر .

وثانيها : ماتقدمه الترسانة الامريكية الى اسرائيل من اسلحة ومعدات قتالية وذخائر متقدمة .

اما المورد الثالث : فهو الجندي الذي تم التركيز عليه في الخطة في رفع كفاءته النوعية وتحسين مستواه الثقافي وتخصصه العسكري تحسيناً يبلغ درجة رفيعة [١] .

ومن اجل ذلك جرى التفكير في مقاربة هذا الهدف من المداخل التالية :-

١- تعديل المذهب العسكري وبخاصة جانبه القتالي من خلال التركيز على النوعية والتطور في بناء القوة العسكرية ، بشقيها البشري والسلاحي .

٢- مواصلة تطوير القوة العسكرية بشرياً وسلاحياً حتى اعلى مستوى ممكن لتصبح القوة الضاربة الرئيسية والذراع الطويلة التي تستطيع بلوغ أبعد الاهداف في الدول المعادية .

٣- اعادة تنظيم الجيش على اساس منظومة من المبادىء المتكاملة والمترابطة منها تجنيد وتعبئة جميع الموارد الوطنية .

٤- تشكيل القوات الجوية والبحرية ووحدات الاستخبارات العسكرية القادرة على القيام بالضربة الاستباقية الاجهاضية ونقل الحرب الى ارض العدو فوراً .

٥- اعتماد استراتيجية الاقتراب غير المباشر وهو مايتطلب تطبيق اسلوب الحرب الخاطفة والارتقاء بنوعيه الجندي الاسرائيلي واسلحته مع الاقلال من الخسائر البشرية بكل وسيلة ممكنة [٢] .

١- مجلة سيكرا حودشيتا الاسرائيلية ، ديسمبر ، ١٩٩٨ .

٢- مجموعة باحثين ، دليل اسرائيل العام ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٩٦،ص٢٩١-٢٩٤.

ويتضح من الادبيات العسكرية والاستراتيجية الاسرائيلية أن مسيرة السلام لم تفهم حتى الان على مستوى المؤسسة العسكرية في تكوين توجه نحو البدء بالانتقال من حالة الحرب الى حالة السلام ، بل يمكن القول ان الفكر العسكري الاسرائيلي يتجه نحو التخطيط لتصورات واحتمالات تتدرج معاً في خانة حالة الحرب والنزاعات المسلحة (انتفاضة الاقصى – كمثال) وليس هناك ملمح او دليل في الفكر العسكري الاسرائيلي يوحي بان حالة السلم التي كانت وفق الرؤية الاسرائيلية قد تركت أي أثر أو تغيير يذكر في فكر المؤسسة العسكرية الاسرائيلية وثمة مرجع استراتيجي يلقي الضوء على الفكر الاستراتيجي العسكري ، خاصة فيما يتعلق بمستقبل هذه القوة والاتجاهات العامة له حيث يؤكد ان عملية السلام لن تؤدي الى تغيير الاتجاهات الموجودة حالياً في المنطقة واذا ما تمت ستؤدي الى تطور في اتجاهين متوازيين :

اولهما : زوال الدوافع العربية لشن هجوم عسكري على اسرائيل .

وثانيهما : الانسحاب الاسرائيلي من اراض محتلة سيولد إثراء لأستغلال ضعف اسرائيل النسبي في المعطيات الاستراتيجية الجديدة التي ستنشأ في حالة شن هجوم مفاجىء ضد اسرائيل.

وعليه فأن تسوية النزاع لايعني ان التناقضات الاساسية قد ازيلت ولكن القوة العسكرية القادرة هي الاساس الذي يضمن ردع العرب عن الصراع العسكري [١].

ويعني هذا ان السلام لايشكل ضمانة لعدم قيام حرب بأي صورة وعلى اي شكل ، حيث ان السلام يمكن ان يفرض صعوبات على شن الحرب ، لكنه لن يكون عائقاً دون نشوبها [٢] .

١- ندوة التقرير العسكري والعلمي والتكنلوجي ، عدد ٩٩ ، شباط ١٩٩٦، الدار العربية للنشر والترجمة ، القاهرة ، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية ، تل ابيب ، ندوة أمن اسرائيل في عصر السلام .

٢- المصدر نفسه .

ومن يتتبع الادبيات العسكرية والسياسية والاستراتيجية الرسمية والاعلامية والثقافية العامة الاسرائيلية ، وبخاصة أقوال وافعال وسياسات الحكومة الاسرائيلية يلاحظ ان هناك اجماعاً إزاء صياغة الاستراتيجية العسكرية واعادة بناء جيش على اساس ((الخيار الاسوأ)) وان الوسيلة الوحيدة الى ذلك هو التفوق العسكري ، سواء بنوعية الجندي او نوعية السلاح او احتكار السلاح النووي . ويرى هذا الاجماع ان التفوق القادر على الردع هو المؤهل لمواجهة اسوأ الاحتمالات التي قد تطرا على موازين القوى، سواء في مرحلة التفاوض أو في مابعد السلام [١] .

ولذا نتصور أن القيادة العسكرية الاسرائيلية التي تقع تحت عدة عوامل مؤثرة كمثل المتغيرات الاقليمية ، والاخص مسيرة التسوية السليمة ، توجه نحو ضغط الانفاق العسكري ، احياء المفاهيم الصهيونية والتوسعية العنصرية ، احياء مفهوم ضم الاراضي العربية المحتلة عن طريق استمرار الاحتلال والاستيطان ومد السيطرة والهيمنة الاسرائيليتين سياسيا واقتصادياً وامنياً الى ابعد مدى ممكن على مساحة الشرق الاوسط ، وغير ذلك من العوامل ، ولنا ان نتصور ان القيادة العسكرية الاسرائيلية التي تقع تحت تأثير هذه العوامل ، ستجد أمامها عدة بدائل تشكل كل منها وسيلة لتطوير استراتيجيتها العسكرية أو ، على الاقل لتطوير بعض جزئيات تلك الاستراتيجية .

البديل الاول : هو المفهوم الامني الدفاعي ، والاساس الذي ينطلق منه هذا المفهوم هو الحجة القائلة بان الجيش الاسرائيلي يواجه مهمة صعبة ، فمهمة أختراق خطوط العدو بهدف نقل الحرب الى ارضه ستكلف الجيش الاسرائيلي ثمناً باهضاً جداً من الخسارات البشرية والمعدات ، وحدود هذه المهمة محصورة في الوقت الراهن بالجبهة السورية التي تزخر بالاسلحة والقوات وفيها القدرة على المناورة ، أما الجبهة اللبنانية فأن تجربة حرب ١٩٨٢ يمكن ان تعيد نفسها ولو بصيغة اخرى ، واما الجبهتان المصرية والاردنية فتحكمها معاهدتا سلام ، وسوف يعتمد تفوق اسرائيل في مسرح العمليات القادمة وبقدر كبير على سلاحها الجوي ، كما حدث في حرب ١٩٦٧[٢] .

١- هيثم الكيلاني : مصدر سابق ، ص ٣٨ .

٢- زئيف يونين ، مجلة معرافوت ، مارس – ابريل ،١٩٩٥ .

البديل الثاني : هو المفهوم الهجومي ، وهو يخضع لظروف الضغط الاقتصادي وامدّ قدرة اسرائيل على تحمل أعباء جيش ذي حجم كبير بالرغم من ان اساس هذا المفهوم يبقي الاعتماد على النوعية ، بشراً وسلاحاً وتدريباً واداءاً وعلواً في الكفاءة وحداثة في التجهيز ، وياتي هذا كله ضد مفهوم تصغير حجم الجيش حيث يتعرض الاقتصاد مع هذا المفهوم الهجومي لاستنزاف طويل ، وتنمو مع الجيش الكبير مفاهيم الضربة الاستباقية والحرب الوقائية وتكثر ذرائعها وتتولد مجموعة من الذرائع ((الخطوط الحمراء)) التي يؤدي اجتيازها التلقائي الى عمليات عسكرية .

وعليه سيجهز الجيش الاسرائيلي بمجموعة من الاسلحة والانظمة المتطورة حيث تكون الطاقة التدميرية للاسلحة الاسرائيلية اقوى بكثير من الطاقة التدميرية للاسلحة العربية وفي غير هذه الحال سينزف الجيش الاسرائيلي قبل ان يتمكن من حسم المعركة [١] .

والبديل الثالث : الجيش الصغير الذكي : هو الخيار الذي يستمد سماته من تجارب وخبرات صراع مسلح من نصف قرن من الزمن ويمثل خلاصة ماتوصل اليه المجتمع الاسرائيلي المفرز اصلاً من الحضارة الغربية والمرتبط معها جذرياً وعضوياً ويضيف اليه ماتنتجه طاقاته العلمية التكنلوجية من انجازات .

البديل الرابع : وهو الخيار النووي حيث تفيد التقارير الاسرائيلية انه اصبح جاهزاً للاستعمال والخلاف يدور حول ما اذا كان من الضروري ان يوضع هذا الخيار في العلن ام يبقى سراً ، وفي جميع الاحوال ، فأن اسرائيل ستحتفظ بسلاحها النووي سلاحاً

دائماً وحاسماً حين الحاجة ووسيلة للضغط والمساومة وضمان الامن المطلق ، وجاهز لتحقيق توازن نووي اقليمي اذا ماامتكلت احدى دول المنطقة سلاحاً نووياً مشابهاً عجزت اسرائيل عن تدميره .

وعلى ذلك فأن الكيان الصهيوني قائم اساساً على نظرية الامن والعنف وامكانية الحرب في اي لحظة ، ولذلك تبنى مبادىء الحرب القائمة على الهجوم والدفاع والمفاجأة وسرعة الحركة وحرب الصاعقة .

ويعتبر الانفاق على المؤسسة العسكرية من بين اهم ركائز الاستراتيجية العسكرية الصهيونية ، حيث تعد الصناعات العسكرية من اهم الصناعات وهي مرتبطة بطبيعته الاستيطانية العدوانية القائمة على القهر والاغتصاب ، وتوجد مصانع متطورة تنتج طائرات ودبابات وصواريخ واسلحة خفيفة فضلاً عن الاسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية ، التي يتم انتاجها بسرية شديدة ، ويستفيد الكيان الصهيوني من درجة التنسيق العالية مع الصناعات العسكرية الصهيونية ، والسماح للامريكان بالاطلاع على الكثير من اسرارها .

١- زئيف يونين ، مجلة معرافوت ، مارس – أبريل ،١٩٩٥ .

وهناك شركات كبرى تتبع وزارة الدفاع ، وشركات اخرى خاصة لها صلات وثيقة بهذه الوزارة . وتشير بعض التقديرات الى ان هناك نحو (١٢٠) الف عامل في هذه الصناعات ، كما تشير التقديرات الى ان نصف العلماء والمهندسين مرتبط بصورة او باخرى بصناعة السلاح[١] .

والمهم في الامر ان الكيان الصهيوني جاد في تحصين نفسه ، وضمان تفوقه الساحق في المجالات العسكرية على البلاد العربية مجتمعة ، ولاتظهر الصادرات العسكرية بشكل واضح في الصادرات الاسرائيلية ، غير ان المؤسسات المتخصصة ، وماتنقله وسائل الاعلام الصهيونية تشير الى ان الكيان الصهيوني يحتل المرتبة الخامسة في قائمة اكبر مصدر للسلاح في العالم ، بعد الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين وفرنسا ، حيث بلغت العقود التي تم توقيعها عام ١٩٩٩ مايزيد عن الفي مليون دولار امريكي . وتستطيع الصناعات الاسرائيلية ان تنافس الدول الكبرى خصوصاً في الاسلحة الخفيفة ، معدات الحرب الالكترونية واجهزة التنصت والتشويش والرؤية الليلية ، وفي ادخال تحسينات على الطائرات الموجودة [٢] .

وتشير التقديرات الرسمية الى ان النفقات العسكرية الاسرائيلية لسنة ١٩٩٩ بلغت ثمانية مليارات و ٧٠٠ مليون دولار ، وهو مايساوي ٩,٤% من الناتج القومي الاسرائيلي [٣] .

غير ان هذه المؤسسات للدراسات الاستراتيجية المتخصصة تذهب الى ان الانفاق اعلى من ذلك . لاستبعاد عدد من النفقات العسكرية من الظهور في الميزانية كما

يشير الى ذلك المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن IISS ، والذي قدر النفقات العسكرية الصهيونية لسنة ١٩٩٧ بـ ١١ مليار و ٧٠٠ مليون دولار [٤] .

١- فضل النقيب ، ((الاقتصاد)) في دليل اسرائيل العام ، مصدر سابق ، ص٢٠٥-٢٠٦.، ومحمد زهير ذياب ((المؤسسة العسكرية)) ، في دليل اسرائيل العام ، مصدر سابق ، ص ٣٠٦.

٢-انظر : عبدالوهاب المسيري : " صناعة السلاح في التجمع الاستيطاني الصهيوني " ، في الخليج ،١٢ يوليو ٢٠٠٠،ص ٥٠-٥٥ .

٣-CIA world fact book ٢٠٠٠ in : www.cia.gov /cia/ publications /factbook/ geos/is.html.

٤-The military balance ,١٩٩٨/٩٩ . international institute for strategic , London .

وكانت النفقات العسكرية مقارنة بالناتج القومي قد وصلت قمتها في منتصف السبعينيات من القرن الماضي (العشرين) حيث وصلت الى نحو ٣٢,٨ % خلال ١٩٧٣-١٩٧٥ ، وفي النصف الاول من عقد الثمانينيات كان معدلها ٢٣,٢ % [١] . وأنخفضت النسبة في التسعينيات الى نحو ١٢% والسبب الرئيسي في ذلك الانخفاض لايعود الى تخفيض النفقات نفسها وانما الى تضاعف الناتج القومي عدة مرات ، فبعد ان كان مثلاً في سنة ١٩٨٣ يساوي ١٥،٣٠٠مليون اصبح في سنة ٢٠٠٠ يساوي ١٠٥،٠٠٠مليون دولار .

ولو طبقنا النسب لوجدنا ان النفقات العسكرية قد زادت ولم تنخفض ثم ان حالة التسوية مع مصر والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قد قللت عملياًمن احتمالات الحرب الشاملة ، واعانت الكيان الصهيوني على اعطاء نسب اعلى للاقتصاد والتنمية ، وعلى اية حال فان الاحصاءات تشير الى مجموع النفقات العسكرية لدول الطوق مجتمعة (مصر وسوريا والاردن ولبنان) سنة ١٩٩٧ بلغ ستة بلايين و٧٢ مليوناً ، اي نصف النفقات العسكرية الاسرائيلية تقريباً ، وذلك حسب ارقام المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن IISS .

وتقدر القوة العسكرية الاسرائيلية ب ٧٤٢ طائرة مقاتلة ٢٥٣ طائرة هيلو كوبتر و ٩٣ طائرة نقل و١٣٦ طائرة تدريب و٣٨٩٥دبابة و٥٣٠٠ ناقلة ، و ١٩٢٥ قطعة مدفعية ، و ٥٨ قطعة بحرية ، و٣ غواصات و ١١سفينة إنزال[٢] .

ولاتكمن اهمية هذه الاسلحة في عددها ، وانما في نوعيتها فهي تمثل أحدث ماتوصلت اليه التكنلوجيا العسكرية عالمياً ، وبسبب الدعم الامريكي ، وتستطيع التعامل بسهولة مع الاسلحة البسيطة والقديمة الموجودة في البلاد العربية مهما كان عددها . وقد قامت الولايات المتحدة في سنة ٢٠٠٠ باستكمال تزويد القوات الاسرائيلية ب (٢٥) طائرة مقاتلة هجومية بعيدة المدى من طراز (اف – ١٥) ، كما تعاقدت على تزويد هذه القوات ب ٥٠ مقاتلة اضافية جديدة متعددة الاغراض (اف – ١٦ – اف فالكون) تم تسليمها سنة ٢٠٠١ ، كما حصلت القوات الاسرائيلية مع نهاية سنة ٢٠٠٠ على ثلاث غواصات هجومية من المانيا ماركة ((دولفين)) ، وذلك حسب التقرير السنوي الذي اصدره المعهد الدولي للدراسات الستراتيجية في لندن[٣] .

١- فضل النقيب ، مصدر سابق ، ص ٢٠٤ .

٢- محمد زهير ذياب ، مصدر سابق ، ص ٢٩٨-٣٠٠.

٣- انظر : المصدر نفسه ، ص ٣٠٠-٣٠٥ .

وللكيان الصهيوني قدرات نووية كبيرة ، فمنذ عام ١٩٦٠تم انشاء مفاعل ديمونا النووي بمساعدة فرنسية ، وتشير التقديرات الى امتلاك الصهاينة نحو ٢٠٠ قنبلة نووية .وتتبنى الدولة الصهيونية سياسة الغموض التام اتجاه الاسلحة النووية وترفض الكشف عنها ، لكنها تسكت عن تسريبات اعلامية على وجود اسلحة كيمياوية وبايلوجية ، ويتعامل الكيان الصهيوني مع هذا النوع من الاسلحة بأعتباره الملاذ الاخير لمافيه من اثار كارثية على الجميع ، وذلك لقرب مواقع الخصوم مع التجمعات السكانية الصهيونية نفسها [١] .

وبذلك نلاحظ إن توفير الطاقة البشرية أو بتعبير اخر الحرص على الحياة هو احد اسس الاستراتيجية الصهيونية اليهودية ، وهي نقطة ضعفه .

وان القوة والامن هي الركيزة التي يستند عليها الوجود الصهيوني ، وعندما حُذِّرت جولدا مائير رئيسة وزارة الكيان الصهيوني (١٩٦٨-١٩٧٣) يوماً من ضغط الرأي العام العالمي ، قالت ساخرة ! " وهل لهذا الرأي دبابات " وكان رئيس اركان الجيش الاسرائيلي ووزير الدفاع والخارجية فيما بعد موشيه دايان يقول كما سبق ذكره : " ليس لاسرائيل سياسة خارجية ،

وانما سياسة دفاعية فقط " اي ان الكيان الصهيوني يضع سياسته الخارجية في خدمة مفهومة الامني ، الذي يشكل المحور المنطلق لما عداه من الامور[٢] .

١- وحسب مجلة الدفاع عن الموارد الطبيعية في واشنطن ، فان " اسرائيل " تمتلك ٢٩٠ راساً نووياً ، وياتي خامساً بعد امريكا وروسيا وفرنسا والصين ، اما بريطانيا فلديها ٢٠٠ رأس نووي فقط ، انظر : مجلة الوسط ،٢٩ نوفمبر ،١٩٩٣.

٢- انظر : محمد زهير ذياب ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠-٤٧٢.

المطلب الرابع

(المعضلة الامنية المتجذرة في العقل الجمعي الاسرائيلي)

لا يمكن اعتبار التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية في الحياة الاسرائيلية هي مجرد حالة نمطية يمكن تصنيفها ضمن النماذج النظرية ، لا سيما في أطار دراسة تأثيرها في السياسة الدفاعية الاسرائيلية التي تتسم بقدر كبير من الديناميكية والتغيير ، في هذا الصدد يعتبر الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية مرتبط بمنظومة ابعاد تنبع من خصوصية المجتمع والنظام السياسي الاسرائيلي والتي لازالت متجذرة في العقل الجمعي الاسرائيلي .

١- الهاجس الامني : تتنازع المجتمع الاسرائيلي عدة ثوابت مرجعية اهمها تجربة الابادة النازية ، وذكرى المحرقة التي تحولت الى ايقونة في العقل الجمعي اليهودي ، والمحيط الاقليمي العدائي لأسرائيل ، والطابع الاستيطاني لنشأة الدولة ، والتاريخ الطويل المشحون بالعداء والمشاحنات مع دول الجوار ، وهو ماجعل الامن بالنسبة للمجتمع الاسرائيلي مرادفا لوجود وبقاء الدولة الاسرائيلية بشتى الوسائل ، عبر تجنيد مختلف الطاقات الذاتية و (التحالفية) ، وتوظيف إمكانات مالية ، وأقتصادية وتعليمية وثقافية كبيرة لخدمة القضية الامنية [١] .

٢- التهديدات الديموغرافية : وترتبط بحاجة اسرائيل المستمرة للحفاظ على القدرة لتعبئة عدد كبير من المواطنين للدفاع عن بقاء الدولة ، نتيجة غياب التوازن الديموغرافي

مع الدول المجاورة ، حيث بلغ معدل الزيادة السنوية للفلسطينيين البالغة ٣,٤% [٢]

.

ويرتبط ذلك بتصاعد الاتجاه للهجرة المعاكسة من اسرائيل .

١- عبد الوهاب المسيري ، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ، مصدر سابق ،ص٤٨٨-٤٨٩.

٢- سيرجيو ديلابيرجولا ، حاييم واكسمان : الهوية اليهودية والاستعراف اليهودي والجغرافيا اليهودية ، ورقة مقدمة لمؤتمر مستقبل الشعب اليهودي ، بمعهد التخطيط لسياسة الشعب اليهودي ، ترجمة : مركز باحث للدراسات (بيروت : مركز باحث للدراسات ، ٢٠٠٨) ص ٤٨- ٥١ .

حيث أشار احد استطلاعات الرأي التي تم عرضها في مؤتمر هرتزاليا الثامن للأمن والمناعة القومية عام ٢٠٠٨ إلى إن نحو ٥٠% من الإسرائيليين العلمانيين فكرو في

الهجرة الدائمة إلى خارج إسرائيل ، وأن ما بين نحو ٧٠٠ و ٧٥٠ إلف إسرائيلي الجنسية يعيشون بالفعل خارج إسرائيل بصورة دائمة وان نحو ٥٠ إلف من المهاجرين الروس لإسرائيل قد عادوا مجدداً إلى روسيا [١].

٣- أزمات النظام السياسي : تصاعد الجدل في إسرائيل حول أن النظام السياسي بات يعاني أزمة حادة ، لاسيما عقب الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦ ، والحرب على غزة عام ٢٠٠٨ نتيجة لإخفاقات القيادات السياسية في توجيه المؤسسة العسكرية لتحقيق أهداف العمليات العسكرية . ويعزى ذلك إلى عدة عوامل ، أهمها خلل النظام الانتخابي ، وتفكك الحكومات ، حيث لا يتجاوز معدل إكمال دورات انعقاد الكنيست ١٢,٥% على مدى تاريخه [٢] .

والعامل الأخر هو أزمة القيادة السياسية ، نتيجة الانتقال من مرحلة الزعامات التاريخية إلى تداول السلطة بين نخب سياسية لا تحظى بثقة المجتمع ، وأخيرا تصدع النظام

الحزبي كأنعكاس لتصدع المجتمع ، وتكوّن هويات فرعية ، وحدود وتخوم بين المجموعات العرقية واللغوية والدينية في دولة ذات نشأة استيطانية استعمارية [٣] .

١- محسن محمد صالح : قراءة في الإشكالية الديموغرافية الإسرائيلية ، موقع الجزيرة – المعرفة على الانترنيت ، ١٢ يوليو ، ٢٠٠٦ .

Http:// www.aljazeera.net - NR-exeres – ١٣٥DC٦B٩- ٤BF٢- ٤E٩٩ – O٨B٢ – A٨BOCA٦D . ٩htm .

٢- Alex Bain : Israel's Flawed Electoral system : Obstacle to Peace and Democracy , (Policy Brief : No . ٢٣ . February ٢٠١١) , (Washington : The Middle east institute , ٢٠١١) , PP.١-٥ .

٣- عبد القادر عبد العالي : التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الاسرائيلي (المستقبل العربي ، العدد ٣٨٠ ، اكتوبر ٢٠١٠) ، ص ١٢- ٢٩ .

٤- أدراك المواطنين لمستوى التهديدات لأمنهم الشخصي .

تؤكد استطلاعات الرأي التي أجراها معهد دراسات الأمن القومي في إسرائيل ، أن إدراك المواطنين الإسرائيليين لهذه التهديدات يتسم بالارتفاع ، حيث كشفت استطلاعات عام ٢٠٠٢ عن أن ٩٢% من الموطنين يؤكدون احتمالية تعرضهم لتهديدات أمنية أو إفراد أُسرهم ، في حين شهدت هذه النسبة تراجعاً طفيفاً في استطلاع عام ٢٠٠٣ ليصل إلى ٨٣% وتراجعت من جديد لتصل إلى ٨٧% عام ٢٠٠٥ و ٦٩% عام ٢٠٠٧ ثم ٧٠% عام ٢٠٠٩ . هذا التراجع في إدراك التهديدات الشخصية يرجع إلى تراجع نشاط المقاومة داخل إسرائيل عقب قمع الانتفاضة الفلسطينية [١] .

٥- افتقاد الضوابط في العلاقات المدنية – العسكرية في اسرائيل :- يفتقد تنظيم العلاقة بين القيادات العسكرية والسياسية قواعد قانونية واضحة في ظل غياب توصيف واضح لمهام كل منهما في القانون الأساسي لجيش الدفاع الإسرائيلي الصادر عام ١٩٧٦ [٢] .

فالمستوى العسكري لم يعد ممثلاً بالجيش وأجهزة الأمن ،او ينفذ سياسة ترسمها وتقرها الجهات السياسية فحسب ، بل بات يتمتع بمكانة خاصة ، تنبثق من أهمية قضية الأمن بالنسبة لإسرائيل ، التي أفرزت مع الأيام نظرية لها مشروعية خاصة بنظر صانع القرار الإسرائيلي ومفادها أن الدولة تواجه تهديداً وجودياً .

وهذا "الانقلاب الصامت " وهو الوصف الذي أطلقه الصحفي المتخصص في الشؤون العسكرية " عوفرشيلح " [٣] . على دور الجيش الإسرائيلي في الدولة ، يبين مدى هيمنة الجيش على القرارات الكبرى المتعلقة بالدولة .وفي هذا الصدد ، يقول المحللون والباحثون والسياسيون في إسرائيل .

١- Vox Populi : Trends in Israeli , Yehuda Ben Meir/OLena Bagno-Moldavsky Public Opinion On Nation security ٢٠٠٤-٢٠٠٩ "Memorandum No.١٠٦ , (Tel Aviv: Institute for national security studies .November ٢٠١٠),P.٦٥ .

٢- عبد القادر عبد العالي ، مصدر سابق ، ص ٩-١٢ .

٣- عوفرشيلح : كتاب " لماذا يجب إحداث ثورة في الجيش الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٥١ .

"لقد استقر في العقلية الاسرائيلية أن رؤساء الجيش ليسوا قادة حكم يتم انتخابهم ، بل هم الامناء الحقيقيون على الامن القومي" ، وبالتالي اصبح مفهوماً لماذا يدلي رئيس الاركان بتصريح يعبر فيه عن موقفه من خريطة الطريق ، التي هي وثيقة سياسية خالصة .

وفي ضوء هذه العقلية ، يصبح مفهوماً انه في حال التوصل لإتفاق سلام مع سوريا أو الفلسطينيين ، ستنظر الجهات العسكرية بعين ((القاضي)) الممحص لهذا الاتفاق ، وهي التي ستقرر في نهاية المطاف ما اذا كان الاتفاق مجدياً لأمن اسرائيل أم لا . ويقول " موشيه ارنس" الذي عُيّن وزيراً للدفاع ثلاثة مرات ، أن الجيش يتخذ قرارات فقط في حالات تهرب الساسة من المسؤولية ، بحيث شهدت السنوات الماضية ارتفاعاً لمنسوب العسكر في السياسة ، وبالتالي لا عجب أن يكون معظم أصحاب القرار من قادة الجيش والاجهزة الامنية وان يكون حضورهم في الاعلام مكثفاً جداً ، وان تهيمن وجهة النظر الامنية على السجال السياسي [١] .

أكثر من ذلك ، فقد تجلى دور الجنرالات في ترسيم حدود السياسة ، لا سيما وأن المنظومتين العسكرية والسياسية كانتا على الدوام متشابكتين ، وعليه يبدو مفهوماً هنا ، أن من يقر الاستراتيجيات وسلم الاولويات ذات الصلة بما يعرف بالامن القومي الاسرائيلي – بأعتبارهما يقفان في صلب الاجماع الوطني – ليسوا هيئات تتولاها

جهات سياسية ، بل أشخاص يرتدون البزات العسكرية ، وهذا ما جعل الجيش يغدو مثل " الحكومة الدائمة " . ويقول وزراء في المجلس الوزاري انهم يجدون انفسهم مسؤولين عن عمليات الجيش ، على الرغم من عدم تلقيهم تقريراً مسبقاً عنها ، ولم يجروا حولها بحثاً معمقاً ، ويقول رئيس الشاباك السابق " عامي أيالون " : أن الوسط العسكري يمارس الضغط على المستوى السياسي ويضعفه .

١- نعومي رايش : جيش الدولة أم دولة الجيش ، المعهد الاسرائيلي للديمقراطية ، ٢١مايو / أيار ٢٠٠٧ ، الرابط :

Http:// www.idi.orgi .:// Parliament / ٢٠٠٧ / pages / ٢٠٠٧ – ٥٣/٥٣- E / Parliament – Issue – ٥٣ – e .a spx .

ويمكن ملاحظة أن القانون الاساسي للجيش لم يشر في مواده بصورة واضحة الى أختصاصات رئيس الوزراء ، في إطار علاقته بالعسكريين سوى الاشارة غير المباشرة الى خضوع الجيش لسلطة الحكومة التي يرأسها رئيس الوزراء ، ويشير يورام بيري الى انه اثناء صياغة القانون الاساسي للجيش عام ١٩٧٦ ، أثرت الخلافات بين رئيس الوزراء اسحق رابين ووزير دفاعه شيمون بيريز ، ورئيس الاركان في الصيغة النهائية ، بما ادى الى عدم وضوح اختصاصات رئيس الوزراء ووزير الدفاع في نص القانون [١] .

وقد وصلت خطورة تأثير العسكر على الساسة الى ذروتها في انتفاضة الاقصى ، التي اندلعت اواخر عام ٢٠٠٠ وحرب لبنان الثانية اواسط عام ٢٠٠٦ ، والحرب على غزة عام ٢٠٠٨ واوائل عام ٢٠٠٩ ، لأن الجيش أخذ على نفسه تقدير الانتصار في المواجهة ، فأظهر ضعف المستوى السياسي ، وخلال هذه الموجهات العسكرية ، لم تجر الحكومة الاسرائيلية نقاشات معمقة حول اهداف الحروب الدائرة ، لأنها لم تسلم المستوى العسكري قائمة بالاهداف التي قدرتها لإدارة هذه الحروب . وبذلك تحول الجيش الى جسم يحدد الاهداف التي يقاتل من اجلها ، ورؤساء الاركان هم من قاموا بوضعها وخلال المجريات السياسية المختلفة ، على أكثر من صعيد في اسرائيل ، تولى الجيش دوراً حاسماً ، وقام رجاله بالتفاوض على حدود الدولة في اتفاقية " رودس " سنة ١٩٤٩ ، ووصلت الامور الى منتهاها في اتفاقية اوسلو عام ١٩٩٣ حيث اعتمد

" اسحق رابين " على الجنرالات أكثر من المدنيين ، وأسند مهمات كبيرة لنائب رئيس الاركان " امنون شاحاك " [٢] .

وهكذا استفاد العسكر مما تشكله مسألة الامن من دور مركزي في صيرورة الدولة ، وتسلقوها لتعزيز دورهم ، وتسللوا منها الى مواقع متنفذة ، ونجحوا من خلق إجماع حول نظرتهم الامنية لجميع الاطوار السياسية ، بحيث لم تعد الحكومة والكنيست يتدخلان في سياستهم وقراراتهم .

١- يورام بيري " العلاقات الحزبية العسكرية في مجتمع تعددي " ، موشيه ليساك (محرر)، المجتمع الاسرائيلي ومؤسسته الدفاعية ، الاثار الاجتماعية والسياسية لصراع عنيف ممتد ، الرابط

www.biu.au.il/soc/soclib/studies/٧١-٣٣٦-٣٦.doc

٢- عوفرشيلح . علاقات المستوى المدني والعسكري في اسرائيل على خلفية مواجهات عسكرية ، تحرير رام ايرز ، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٦، ص١٤٣.

الخاتمة

لاحظنا من خلال ماسبق ان وزن وتاثير دور ((المؤسسة العسكرية)) الاسرائيلية في الحياة السياسية لم يقتصر على التدخل(واحياناً الحسم) في مسائل ميزانيات الدفاع فحسب ، وليس فقط في مجال المشاركة النشطة في ادارة الحروب وانما يتعدى ذلك الى تقرير الاستراتيجيات السياسية وتحديد "اهداف القتال" نيابة عن القيادة السياسية . فأسرائيل عاشت وتعيش ، في ظل ديناميات متغيرة جعلت وزن وتاثير ودور المؤسسة العسكرية والذي يعود الى مرحلة ماقبل قيام اسرائيل كبير جداً ، ويلاحظ ان دورها لايقتصر فقط على الجيش والقوات المسلحة مثل اي دولة طبيعية أخرى ، وانما يتعداها ليشمل عدة مؤسسات داخل المجتمع الاسرائيلي ، كوزارة الدفاع ومجموعة المؤسسات المرتبطة بها كالاجهزة الامنية وحرس الحدود واجهزة المخابرات العسكرية والسياسية ، ومعاهد الدراسات الاستراتيجية والصناعات العسكرية ، والمفاعلات النووية .

والمؤسسة العسكرية تتمتع بدرجة كبيرة من التكيف والاستقلالية ، وخلاصة القول : هي المسؤولة عن بلورة النظرية الامنية الاسرائيلية وترسيخ الاعتقاد بأهمية القوة العسكرية في تحقيق اهداف اسرائيل . وأن اسرائيل خلافاً لكل الديقراطيات الاخرى ، تتميز بالغياب المطلق تقريباً للرقابة البرلمانية على المؤسسة العسكرية . حيث لا توجد ديمقراطية اخرى في العالم تعمل فيها المؤسسة العسكرية بصورة ذاتية كاملة من دون

ان تكون هناك محاولة ، ولو شكلية ، لمراقبة ما يحدث فيها ، وفي غياب الرقابة الخارجية ، من غير الممكن منع حدوث أخطاء تؤدي الى اخفاقات وانفاقات مالية على تطوير اجهزة قتالية غير ضرورية ، ومن غير الممكن مراقبة الموازنة الامنية التي تقضم جزءاً كبيراً من الموازنة العامة بنسبة تفوق مثيلاتها في كل الدول الغربية ببضعة اضعاف ! إذن ، فأن تنامي الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية هو ظاهرة طبيعية في سياق حالة اسرائيل الامنية الناجمة عن توسعاتها الدائمة وعن رفضها المستمر للسلام ، وكذلك العقيدة الصهيونية والتراث الثقافي اليهودي اللذان يركزان على اهمية القوة والقتال في تحقيق اهداف الصهيونية ، مثلما يضفيان اهمية كبيرة على القوة والنخب العسكرية في إدارة الصراع .

الخلاصة والاستنتاجات

أن يتصدر العسكر المشهد السياسي والامني في دولة " كأسرائيل " أمر مألوف وشواهده أكبر من ان تحصى ، ولكن الموقع المتقدم الذي بدأ يحضى به هؤلاء – كما مر آنفاً يجعل القرار السياسي في اسرائيل أكثر إلتصاق بالعسكر ، حيث يبدأ من إلزامية الخدمة العسكرية على جميع الاسرائيليين ، ويؤثر في جميع المناحي السياسية والاتجاهات الاجتماعية . ولا يبدو أنه في طريقه للتراجع في ضوء ما يشاع عن " سلة تهديدات وجودية " تعاني منها اسرائيل ، وهي جميعاً مؤشرات تفتح المجال لأستخلاص الاستنتاجات التالية :-

١- ستشهد السنوات القادمة إتساعاً لرقعة " سطوة " المستوى العسكري في التمدد رويداً رويداً داخل دوائر صنع القرار الاسرائيلي ، وسيزداد ذلك كلما تقدم ساسة " طارئون " على الحلبة العسكرية والسياسية في اسرائيل .

٢- ليس بالضرورة ان يشهد " الضلوع المطرد " للعسكر على الساحة السياسية ، توجهاً مباشراً نحو إتخاذ قرارات حربية على جبهات مجاورة ، لا سيما في ضوء المطالبات الاخيرة لجنرالات هيئة الاركان بالتوجه نحو تجديد المفاوضات مع السوريين .

٣- فيما لو دقت ساعة الصفر لأية مواجهة عسكرية مفترضة ، فأن تموضع الجنرالات في سدة صنع القرار الاسرائيلي لن يعني الا نتيجة واحدة تتمثل في أن تكون تلك المواجهة ضاربة وقاضية ، تقترب من مرحلة " كسر العظم " لأستعادة الردع المفقود ، الذي يتهم بأهداره المستوى السياسي وليس العسكري .

٤- في المقابل ، فأن حوافز المستوى العسكري المتمثلة في ابراز التهديدات المحدقة بالدولة ، ستعني بصورة تلقائية معارضة جارفة لعمليات الانسحاب ، وربما التشكيك في المسار الدبلوماسي ، على الصعيد الفلسطيني بالذات ، واقتراح القيام بعمليات هجومية وهي حوافز مناسبة لتعزيز صورته التقليدية .

٥- سيبقى الميدان الاكثر ملاحظة " للتوغل " العسكري في دائرة صنع القرار متمثلاً بالبعد الداخلي في اسرائيل ، من حيث تزايد وتيرة المناورات الحربية التي تشمل كل ارجاء الدولة وتشارك فيها جميع المؤسسات والمرافق والجهات والرفع غير المعلن للموازنة العسكرية للجيش والمخابرات بمعزل عن الاجراءات الدستورية التي يتم توظيفها خدمة لحماية اسرائيل من اعدائها المحيطين بها .

٦- أثبتت بعض التجارب أن الجيش الاسرائيلي يملك صلاحية واقعية للمبادرة في بعض الاحيان لأتخاذ قرارات دون العودة للمستوى السياسي ولو أدت الى تورط الساسة فيما لا يرغبون .

٧- أن التسوية السلمية مبدأ تستفيد منه اسرائيل لاختيار السلام من ناحية ولإستمرار أيديولوجيتها المبنية على القوة من ناحية اخرى .

٨- ليس بالضرورة أن تدخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في حروب جديدة ولكنها بالضرورة ستشترك بقوة في صنع السياسات العسكرية في المنطقة من منطلق الشريك والجيش المنتج للسلاح الذي تحتاجه المنطقة . وستحرص على ضرورة وجود عدو للمنطقة يتمثل في الاصولية الدينية والتطرف والارهاب الى غير ذلك من نماذج للعدو حتى لا يوجد مبرر لأي هدوء يسود المنطقة .

٩- قيام المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بصياغة دور جديد لها يتمثل في التحالف مع الرأسمالية الصاعدة بهدف تحقيق التوسع الصناعي والسيطرة الاقتصادية على المنطقة في ظل مناخ السلام في حال التوصل الى التسوية السلمية .

قائمة المصادر

المصادر العربية :

١- أحمد شوقي الحفني : عوامل انتشار الظاهرة العسكرية ، المنار ، العدد رقم (٦٤) ابريل ، ١٩٩٠ .

٢- احمد ابراهيم محمود ، ((الامن في ظل التسوية : اتجاهات التفكير الاستراتيجي الاسرائيلي في مرحلة مابعدالتسوية)) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد١١٩، القاهرة ، يناير ، ١٩٩٥.

٣- احمد حمروش : الانقلاب العسكرية ، دار ابن خلدون ، بيروت ،١٩٨٠ .

٤- أسعد عبد الرحمن : العلاقات المدنية العسكرية في اسرائيل – مجلة شؤون فلسطينية – مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية – بيروت – عدد ٩ / ايار – ١٩٧٢ .

٥- انور عبدالملك : الجيش والحركة الوطنية ، دار الطليعة بيروت ١٩٨٧ .

٦- انور عبدالملك : المجتمع المصري والجيش : دار الطليعة ، بيروت ،١٩٧٤ .

٧- بسام طيبي : الجيش والاشتراكية ، عرض سعد جمعة ، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع العدد الاول ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠.

٨- بنكو إلدار : الجيش والسياسة في اسرائيل – صحيفة عل همشار ١٢\ ١٥ ١٩٧٢.

٩- بيسان عدوان : مختارات اسرائيلية ، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية ، الاهرام ، العدد ٧٠، السنة السادسة ، اكتوبر ،٢٠٠٠.

١٠- جاك وورديز ، الجيوش والسياسة ، ترجمة عبدالحميد عبدالله ، مؤسسة الابحاث العربية – الطبعة الاولى ، بيروت – ١٩٨٢.

١١- حسن براري : امن اسرائيل . صراعات الايديولوجيا والسياسة ، كراسات استراتيجية العدد ١٤٣، سبتمبر ٢٠٠٤.

١٢- زئيف يونين ، مجلة معرافوت ، مارس – ابريل ،١٩٩٥ .

١٣- سيرجيو ديلابيرجولا ، حاييم واكسمان : الهوية اليهودية والاستعراف اليهودي والجغرافية اليهودية ، ورقة مقدمة لمؤتمر مستقبل الشعب اليهودي ، بمعهد التخطيط لسياسة الشعب اليهودية ، ترجمة : مركز باحث للدراسات (بيروت : مركز باحث للدراسات ، ٢٠٠٨) .

١٤- شادية فتحي : الدور التنموي للعسكريين في الدول النامية ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩ .

١٥- صالح محمد النعامي : اسرائيل دولة يملكها جيش ، موقع الجزيرة للمعرفة ، ١٣ اكتوبر ٢٠٠٤ .

١٦- عبد القادر عبد العالي : التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الاسرائيلي (المستقبل العربي ، العدد ٣٨٠ ، اكتوبر ٢٠١٠) .

١٧- عبدالوهاب المسيري ، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ، المجلد الثاني ، الطبعة السادسة ، (القاهرة : دار الشروق ، ٢٠١٠) .

١٨- عبدالوهاب المسيري : ((صناعة السلاح في التجمع الاستيطاني الصهيوني)) ، في الخليج ، يوليو ،٢٠٠٠.

١٩- عبد المنعم المشاط : العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث – السياسة الدولية ، العدد (٩٢) ابريل ، ١٩٨٨ .

٢٠- عدنان ابو عامر ، ثغرات في جدار الجيش الاسرائيلي ، (بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،٢٠٠٩) .

٢١- عوفر شيلح ، لماذا يجب أحداث ثورة في الجيش الاسرائيلي ؟، ترجمة : مركز باحث للدراسات (بيروت . مركز باحث للدراسات ، ٢٠٠٤) .

٢٢-عوفرشيلح . علاقات المستوى المدني والعسكري في اسرائيل ، تحرير رام ايرز ، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٦.

٢٣-فضل النقيب : الاقتصاد في دليل اسرائيل العام ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ،١٩٩٦.

٢٤-كيم ايل سونغ : الاعمال الكاملة – المجلد الاول والثاني والثالث ، دار النشر باللغات الاجنبية ، بيونغ يانغ كوريا الشمالية ،١٩٧٠ .

٢٥-ماوتسي تونغ : المؤلفات المختارة ، المجلد الرابع ،دار النشر باللغات الاجنبية ، بكين ،١٩٧٧ .

٢٦-مجدي حماد : العسكريون العرب وقضية الوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ .

٢٧-مجموعة من الكتاب السوفييت : الضباط والادارة ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٧ .

٢٨-مجموعة باحثين ، المؤسسة العسكرية ، دليل اسرائيل العام مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٩٦.

٢٩-محمد زهير ذياب : المؤسسة العسكرية ، دليل اسرائيل العام ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٩٦ .

٣٠- موشيه ليساك : تطوير العقيدة العسكرية خلال ٣٥ عاماً ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية – الطبعة الاولى ، ١٩٨٣.

٣١- نادية عز الدين رفعت – عمر وكمال حمودة : المؤسسة العسكرية الامريكية – العسكر والتنظيم ، (سينا للنشر – القاهرة – ١٩٩١) .

٣٢- ندوة التقرير العسكري والعلمي والتكنلوجي ، القاهرة ، الدار العربية للنشر والترجمة ، عدد ٩، شباط ، ١٩٩٦ ، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية ، تل ابيب ، ندوة أمن اسرائيل في عصر السلام .

٣٣-هيثم الكيلاني ، دراسة عن القوة العسكرية الاسرائيلية ، ندوة مائة عام على الصهيونية ، المعهد العربي للبحوث والدراسات ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٠.

٣٤-يهودا بن مائير ، العلاقات المدنية العسكرية في اسرائيل ، ترجمة مصطفى الرز – مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

المصادر الاجنبية

١- A . Permuter : The Israel Armed in Politics ، world politics , Vol.٢٠ , No, ٤ (Joly ١٩٦٨) .

٢- Augustus Richard Norton and Ali Alfoneh : The study of Civil – military relations and Civil – Society in the middle east and North Africa (Copenhagen : Royal Danish Defense college , ٢٠٠٨) .

٣- Charles Tilly , War making and state making as organized crime , in peter Bringing the state Back in , Evans , Dietrich Rueschemeyer and Thede skocpol (cambridge : University press ١٩٨٥) .

٤- Charls C . Moskos , " Institutional – Occupational trends in armed Forces update : An Armed Forces and Society , Vol . ١٢ ,No٣،١٩٨٦) .

٥- Charls D.Freilich :National security Decision making , (The middile East Journal :in Israel :processes , pathologies , and strengths ,Vol ٦٠,No ٤،٢٠٠٦).

٦- Dimitri Volkgnav : The Army and Social progress public (Moscaw , ١٩٨٧) .

٧- Harold D.Lasswell :(The American Journal of Sociology , The Garrison state , Vol . ٤ , January ١٩٤١).

٨- Jonathan Kaplan : Jewish Agency for the role of military in Israel , (Israel websit , access , date , ١٥, march,٢٠١١) .

٩- Jewish Virtual Library website, The Israeli Defense Industry , Access date, ١٦ march , ٢٠١١.

١٠- M.Janowitz : The military in the political Development of new nation (Chicago University press ,١٩٦٩) .

١١- Mazhar Aziz:- Military control in Pakistan : (New York :Routledge , ٢٠٠٨) .

١٢- Nulufer Narli : Civil – military relations in turkey ,(Turkish studies : Vol ١ , No .١ , ٢٠٠٠) .

١٣- Rebecca L.Schiff , The military and Domestic Politics :A concordance Theory of Civil-Military Relations, (New York :Routledge , ٢٠٠٨) .

١٤- Samuel E.Finer , The man of Horsback, The rol of the military in politics . (Colorado :Westiview press ١٩٨٨) .

١٥- Samuel- Huntington , " The Soldier and The State :- The Theory and Politics of Civil Military Relations " (Massachusetts: The Belkanap Press of Harvard University Press . ١٩٥٧) .

١٦- Sergio Catignani : Israel Counter Insurgency and the Intifada dilemmas of conventional army , (New York : Routledge , ٢٠٠٨) .

١٧- The military balance ,١٩٩٨/٩٩ . international institute for strategic , London .

١٨- Vox Populi : Trends in Israeli , Yehuda Ben Meir/OLena Bagno- Moldavsky Public Opinion On Nation security ٢٠٠٤-٢٠٠٩ "Memorandum, (Tel Aviv: Institute for national security studies .November ٢٠١٠) .

١٩- Yoram peri : The Israeli Military and Israel's Palestinian policy . From also to the Al-Aqsa Intifada , (Washington : us Institute of peace press,٢٠٠٣) .

٢٠- Yagil Levy : In Military Society reations : the demise of the people army , Israel since ١٩٨٠,(Combrige University press ٢٠٠٨) .

٢١- Yoram Peri : Generals in the cabinet Room :How the military shapes Israeli policy (Washington: us Institute of Peace , press٢٠٠٦) .

مواقع الانترينت :

١- http :// www. Jewish a genecy . org – Jewish Agency – English – Jewish +Education – Compelling + content –Eye +on + Israel – Society – ٩٢٪ . The The Rol of the military in Israel . htm .

٢- http:// www.aljazeera . het- NR . exeres . A٠١Af٦٩٢-٠AB٨-٧٨٤F-A٤DE-SA٢F٣EOE٧C٤D.htm .

٣- CIA world fact book ٢٠٠٠ in :www.cia.gov/cai/publication / factbook/geos/is/ htm .

٤-محسن محمد صالح : قراءة في الاشكالية الديموغرافية الاسرائيلية ، موقع الجزيرة-المعرفة على الانترنيت ،١٢يوليو ٢٠٠٦

Http:// www.aljazeera.net – NR-exeres – ١٣٥DC٦B٩- ٤BF٢-٤E٩٩ – ٠٨B٢ – A٨B٠CA٦D . ٩htm .

٥-نعومي رايش : جيش الدولة أم دولة الجيش ، المعهد الاسرائيلي للديمقراطية ، ٢١مايو / أيار ٢٠٠٧ ، الرابط :

Http:// www.idi.org-i . :// Parliament / ٢٠٠٧ / pages / ٢٠٠٧ – ٥٣/٥٣- E / Parliament – Issue – ٥٣ – e .a spx .

٦- يورام بيري " العلاقات الحزبية العسكرية في مجتمع تعددي " ، موشيه ليساك (محرر)، المجتمع الاسرائيلي ومؤسسته الدفاعية ، الاثار الاجتماعية والسياسية لصراع عنيف ممتد ، الرابط

www.biu.au.il/soc/soclib/soial/studies/٧١-٣٣٦-٣٦.doc

الصحف والمجلات :

١- جريدة هاأرتس الاسرائيلية – ٢٧ /١٩٩٩/٧.

٢- جريدة الحياة اللندنية ، لندن ، ٢ حزيران ، ١٩٩٧ .

٣- مجلة سيكرا حودشيتا الاسرائيلية ، ديسمبر ، ١٩٩٨.

٤- مجلة الوسط ، ٢٩ نوفمبر ، ١٩٩٣ .

الملخص

ان قيام الدولة الصهيونية بقوة السلاح هو الذي جعل ولايزال يجعل من المؤسسة العسكرية وكبار القادة الاسرائيليين الطاقم الاهم في اسرائيل التي انما تأسست على اساس جلب اعداد هائلة من يهود الشتات وتوطينهم واحلالهم في فلسطين بعد اقتلاع وتشريد سكانها الاصليين ومنذ ذلك الحين كان لزاماً ان يكون للعصابات وقيادات المنظمات الارهابية الدور الرئيسي في التمهيد لقيام الدولة وان يشكل الامن الهدف الابرز للدولة بعد قيامها . ولأن استراتيجية الدولة قامت على مفهوم التوسع ، فقد كان من الطبيعي ان يكون الجيش وقياداته العسكرية هي الاداة لتحقيق الاهداف التوسعية وتسخير السياسة وفقاً لهذا الاتجاه من قبل المؤسسة العسكرية .

ويتمتع الجيش عموماً بثلاث مزايا لاتتمتع بها اي مؤسسة اجتماعية اخرى وهي التنظيم الدقيق وامتلاك القوة المتمثلة في الاسلحة والمعدات العسكرية الموضوعة في تصرفه وفقاً للقوانين ، والهيبة العالية الناتجة عن ذلك . ويعتبر النموذج الاسرائيلي منفرد وخاص جداً في اسهام المؤسسة العسكرية في ادارة سياسة الدولة حيث التداخل بين الجيش والدولة ، فالدولة هي الجيش والجيش هو الدولة ، حيث يفرض الوضع الجيو– ستراتيجي والمحدودية البشرية والوجود في دائرة العداء من الخارج والداخل والمتمثلة في دول الطوق ، الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع الغزة ، بما يفرض قيوداً على بناء وتنظيم واستخدام القوى العسكرية ، في شكل قوة عاملة دائمة

محدودة ، وقوة احتياط كبيرة ذات كفاءة عالية بالمقارنة بقوات الاحتياط في الجيوش الاخرى ، كما ان لها القدرة على التعبئة والفتح الاستراتيجي .

Abstract

The establishment of the Zionist state by force of arms, who is making and still from the military and senior military commanders most important crew in IsraelWhich was established on the basis of bringing huge numbers of Diaspora Jews and resettlement and housed in Palestine after the displacement of the indigenous population , Since then, the gangs and leaders of terrorist organization had to be the main role to prelude the state and form national security objective of the most prominent of the state after had hold .

Because the state has a strategy on the concept of expansion, it was natural that the army and its military leadership tool for achieving the expansionist goals and harness a policy according to the direction of the military institution.

The army has generally three basic advantages not enjoyed by any other social institution, a strict regulation and havingarms force and military equipment at their disposal in accordance with law so that they have high prestige .

Israeli model Is a Unique and very special in the contribution of the military establishment in the management of state policy where the overlap between the army and the state .

Army is the state and the state is the army, where imposes geostrategic human limitations of the situation and the presence in hostility circle from home and abroad and ring states, and the Palestinian presence in the West Bank and Gaza Strip, including imposing restrictions on the building and the organization and the use of military force in the form of limited permanent force and has large reserve force with high efficiency compared forces reservists in other armies, they also have the ability to strategicMilitary mobilization.